المجلس الوطني السوري
Syrian National Council

نشرة إخبارية يومية تصدر عن اللجنة الإعلامية المؤقتة للمجلس الوطني السوري - الجمعة 14 تشرين أول (أكتوبر) 2011

عنـاويـن الـنـشـرة

- 21 قتيلا بجمعة أحرار الجيش بسوريا
- "المرصد السوري": مقتل 36 شخصاً بينهم 25 عسكرياً في سوريا أمس
- المجلس الوطني السوري يطالب المجتمع الدولي بالاعتراف الرسميّ به
- دول الخليج تدعو لاجتماع عاجل للجامعة العربيّة بشأن سورية.. والعربي: المشاورات مستمرّة
- "تنسيقيات الثورة السورية": الأمن والشبّيحة حاصروا أحياء اللاذقية ومساجدها
- تظاهرة حاشدة بالقصير وإحراق أعلام روسيا وإيران وحزب الله
- جدال في مجلس الأمن حول الوضع في سوريا
- "الشرق الأوسط" عن مصادر: القوات السورية تفبرك عمليات انشقاق لإدخال عناصرها للأحياء العصيّة
- جعارة: المنشقون عن الجيش السوري بالآلاف.. وحلب ستشهد نقلة نوعية
- البيانوني: المجتمع الدولي مُلزم بحماية المدنيين في سوريا بكل الوسائل الممكنة
- القرضاوي يطالب برحيل الأسد وصالح
- تضامن بحريني مع الشعب السوري
- رائد سوري: انشقاق أكثر من 300 عنصر من الحرس الجمهوري خلال أسبوع
- حملة إلكترونية تطالب بالإفراج عن المدوّنة طلّ الملوحي
- جمود في أسواق سوريا يصاحبه غلاء فاحش رغم إلغاء تعليق استيراد السلع
- "الجديد": أمير قطر اتصل بالأسد سائلاً عن الوضع بسوريا
- المعارضه السورية تعقد ندوة فى السويد وترفض التدخل الاجنبى
- الامم المتحدة تعطي صورة قاتمة للوضع: قسوة القمع تدفع الى حرب أهلية في سورية
- سويسرا تجمد أكثر من بليوني ليرة سورية
- "الشرق الأوسط" عن مصدر فلسطيني: الضغوط على "حماس" في دمشق كبيرة جداً ولا تطاق
- اغتيال تمو يرفع موجة الغضب على النظام في القامشلي
- القمع فى سوريا أوقع أكثر من ثلاثة آلاف قتيل منذ منتصف مارس
- لاجئون إلى تركيا يمارسون لعبة «القط والفأر» مع السلطات
- القره داغي: لا يمكن لأي أمة أن تتطور حينما تكون تابعة لأمة أخرى
- حسن عبد العظيم : مشاركة المعارضة في الحكومة "تجميل للسلطة"
- قضية المعارضين السوريين في سباق الأولويات .. روزانا بومنصف
- حول الدفاع عن النظام السوري من لبنان .. وليد شقير
- لا حسم في سوريا وجمود... في انتظار مصر .. سركيس نعوم
- من «باب الحارة» إلى باب السباع .. حسين شبكشي
- قلق دولي من تكرار اختراق الحدود اللبنانية ـ السورية والملاحقات .. ثريا شاهين
- المجلس الوطني السوري والاعتراف الدولي الصعب .. علي بوبلاني

21 قتيلا بجمعة أحرار الجيش بسوريا

أ ف ب (14.10.2011)

قال ناشطون معارضون سوريون إن 21 شخصا قتلوا في مناطق متفرقة من سوريا برصاص الأمن والجيش ومن يوصفون بالشبيحة، خلال مظاهرات "جمعة أحرار الجيش".

وبث ناشطون صورا على الإنترنت للطفل إبراهيم الشيباني الذي فارق الحياة متأثرا بجروح أصيب بها برصاص الأمن السوري خلال تفريق مظاهرة بعد صلاة الجمعة في حي القدم بدمشق.

فقد لقي عشرة أشخاص مصرعهم -وفقا للناشطين- في بلدة داعل، بينما قتل ثمانية آخرون في إنخل. وأفاد الناشطون بمقتل ثلاثة مواطنين في حي القدم بدمشق وسقبا بريف دمشق ومدينة عندان بمحافظة حلب.

وقالت لجان التنسيق المحلية إن قوات الأمن حولت مستوصفا في حي البياضة بحمص إلى معتقل تحتجز فيه عشرات المواطنين. وتتعرض أحياء مدينة حمص ومدن المحافظة عموما لحملة أمنية شرسة يتخللها إطلاق نار وحملات اعتقالات.

كما حدثت انشقاقات عن الجيش في مدينتي سقبا وكفربطنة بريف دمشق، حيث يجري تبادل لإطلاق النار بين المنشقين والقوات العسكرية.

وقد عمت المظاهرات المناهضة للنظام مختلف المحافظات السورية لا سيما دمشق وريفها ودرعا وإدلب وحمص وحماة ودير الزور والحسكة وحلب واللاذقية، حيث جوبه المتظاهرون في أغلب المدن والبلدات بهجوم من قبل عناصر الأمن والجيش لتفريقهم، تخلله إطلاق نار أسفر عنه سقوط عدد من الضحايا.

وقد وصفت الاحتجاجات التي شارك فيها الآلاف بأنها الاستعراض الأكبر للقوة من جانب المتظاهرين دعما للمنشقين عن الجيش، حسب ما ذكرته وكالة أسوشيتد برس.

وذكر ناشطون أن نحو عشرين ألف كردي شاركوا في مسيرة بمدينة القامشلي قرب الحدود التركية تكريما لذكرى زعيم كردي قتل في وقت سابق من الشهر الجاري.

من جهتها، أوردت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن عبوة ناسفة -قالت إنها زرعتها من وصفتها بالمجموعات الإرهابية المسلحة- قد انفجرت قرب الجامع العمري في مدينة درعا وأوقعت إصابات.

وبثت الوكالة خبرا عن إقامة مراسم تشييع جثامين أربعة من عناصر الجيش وقوى الأمن قضوا في مدينة بنش برصاص المجموعات الإرهابية، حسب وصفها.

من جهة أخرى، قال دبلوماسيون في مجلس الأمن إن جلسة مغلقة للمجلس شهدت مشاحنات بين الدول الأوروبية من ناحية وروسيا والصين من ناحية أخرى الجمعة، بسبب تزايد بواعث القلق تجاه سوريا وتصاعد شبح الحرب الأهلية هناك.

وأوضح دبلوماسيون طلبوا عدم ذكر أسمائهم أن سفراء فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال أيدوا بيانا أصدرته الجمعة مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي يطالب بحماية دولية للمدنيين في سوريا، محذرة من حرب أهلية محتملة.

وكانت روسيا والصين استخدمتا قبل عشرة أيام "فيتو مزدوجا" ونادرا لإجهاض مشروع قرار أوروبي في مجلس الأمن يدين سوريا ويلمح بعقوبات محتملة في المستقبل.

وحذرت نافي بيلاي في وقت سابق من أن القمع الشديد للاحتجاجات المناهضة للحكومة في سوريا قد يدفع البلاد إلى حرب أهلية شاملة.

وأشارت في بيان إلى أن عدد القتلى في الاحتجاجات -التي بدأت في مارس/آذار الماضي- تجاوز ثلاثة آلاف، بينهم ما لا يقل عن 187 طفلا. وقد قتل مائة شخص على الأقل في الأيام العشرة الأخيرة فقط.

وشددت بيلاي على مسؤولية المجتمع الدولي، ودعت للقيام بتحرك للحماية بطريقة جماعية. واعتبرت أن رفض المزيد من أفراد الجيش مهاجمة المدنيين وتحول ولائهم يكشف الأزمة، مشيرة إلى مخاوف من صراع مسلح.

وتحدثت بيلاي عن استخدام قناصة واللجوء للقوة ضد المحتجين السلميين بدون تمييز، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية وقصف أحياء سكنية، قائلة إن ذلك أصبح من الأمور المتكررة في العديد من المدن السورية.

وردا على سؤال عن التحرك الدولي، قال روبرت كولفيل المتحدث باسم بيلاي إن إمكانية شن عمل عسكري مثلما حدث مع ليبيا يبت فيها مجلس الأمن.

يشار إلى أن تحقيقات مبدئية أجراها فريق من الأمم المتحدة في أغسطس/آب تحدثت عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا تشمل عمليات قتل.

"المرصد السوري": مقتل 36 شخصاً بينهم 25 عسكرياً في سوريا أمس

أ ف ب (14.10.2011)

أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان اليوم أن 36 شخصاً بينهم 25 عسكرياً قتلوا أمس في سوريا بينما أصيب العشرات بجروح "حرجة"، موضحًا في بيان تسلمت وكالة "فرانس برس" نسخة منه أن "عشرة مدنيين بينهم طفل قتلوا في بنش في محافظة إدلب، بينما سقط مدني آخر في مدينة حمص". كما أشار إلى أن "15 جندياً وضابطاً قتلوا في بنش أيضاً حيث يقوم الجيش السوري بعملية عسكرية، بينما قتل تسعة آخرون في مواجهات عنيفة بين جنود ومسلحين في محافظة درعا، في حين سقط أحد رجال الامن في مدينة القصير (ريف حمص) خلال اشتباكات مع مسلحين.

وأكد المرصد أن "السلطات السورية اعتقلت أمس عشرات من ابناء بنش" معدداً أسماء 18 منهم. واعرب عن "استغرابه من تكتم السلطات السورية على مقتل العشرات من جنود الجيش النظامي الذين سقطوا خلال الايام الماضية في ريف درعا ومحافظة دير الزور ومدينة القصير بريف حمص وجبل الزاوية وعدم تسليم جثامينهم إلى أسرهم".

المجلس الوطني السوري يطالب المجتمع الدولي بالاعتراف الرسميّ به

الشرق الأوسط (14.10.2011)

طالب أعضاءٌ من المجلس السوري الوطني المعارض المجتمع الدولي بالاعتراف بالمجلس كممثل للشعب السوري وزيادة الضغوط على النظام السوري، مؤكّدين اقتراب موعد سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وحذّر عضو المجلس الوطني مرهف جويجاتي من «حرب أهليّة» في سورية مع دفع نظام الرئيس السوري بشّار الأسد بتأجيج الخلافات الطائفية في البلاد، معتبراً أنّ العمل على دعم المعارضة وفرض حظر للسلاح على النظام السوري أمر أساسي لمنع تدهور الأوضاع.

كما أوضح جويجاتي وعدد من أعضاء المعارضة السورية أنّ قيادة المجلس الوطني السوري تعمل على تحديد رؤيته لمستقبل سورية، متوقّعاً «نهاية التحالف الاستراتيجي بين دمشق وطهران».

وجاء ذلك في ندوة عقدها عدد من أعضاء المجلس الوطني السوري في واشنطن في «معهد الولايات المتّحدة للسلام» في واشنطن أمس، ضمن جهود المجلس للتواصل مع صنّاع الرأي والقرار في الولايات المتحدة.

وشكّلت الندوة فرصة للتعبير عن المبادئ التي يمثّلها المجلس السوري والتأكيد على تمثيل النساء والأقلّيات فيها، من أجل كسب التأييد الأميركي والدولي بشكل عامّ.

وقال عضو المجلس السوري المشارك في الندوة، نجيب غضبان، إنّ «الثورة السورية تأتي ضمن الربيع العربي، على الرغم أن البعض ينظر إلى ما يحدث في سورية فقط ضمن إطار الاستقرار الاستراتيجي، ذلك تصوّر خاطئ».

وأضاف: «الطريق لتشكيل المجلس السوري بدأ منذ تولّي بشار الأسد السلطة، وبدأت في حركة الربيع السوري ورغبة السوريين لإعادة إحياء المجتمع المدني في البلاد».

وعدّد غضبان الخطوات المختلفة للمعارضة السورية خلال أكثر من عقد لتوحيد صفّها وتقديم جبهة متّحدة لمعارضة النظام السوري.

وأكّد غضبان: «عملنا ما زال في أوّله ونحن واعون بأن هناك طريقاً للعمل.. نحن في طور تشكيل بديل جدّي لنظام الأسد».

وشدّد جويجاتي على أنّ «الثورة السورية غير طائفية أو تابعة لعرق واحد، إنّها ثورة ضدّ نظام عائلي».

وأضاف: «كان من الممكن تجنّب القتل وسفك الدماء في سورية»، لكنّ النظام السوري اختار طريق القتل.

وأكّد جويجاتي أنّ «نظام الأسد سيسقط.. لقد بدأت القوّات الأمنيّة تعاني من ثغرات، وإذا لم يقم الجيش بانقلاب فالاقتصاد الهشّ سيؤدّي إلى إسقاط النظام».

ولكنّه حذّر بأنّ «عائلة الأسد لن تترك السلطة بسهولة.. من أجل النجاة يحاول النظام دفع البلاد إلى الاقتتال الطائفي». أضاف: «سورية قد تتوجّه إلى حرب أهليّة وهذا أمر سيؤثّر على سورية والمنطقة».

وطالب جويجاتي باتّخاذ خطوات لمنع الحرب الأهليّة، وخاصّة من حيث فرض حظر للأسلحة على سوريا، وقطع الإمدادات الماليّة عن الحكومة.

ومن جهته، قدّم أسامة منجد لائحة من الطلبات لدعم المعارضة السورية وإضعاف نظام الأسد، مشدّداً على أهمّية العمل السريع. وتساءل منجد: «في حال بقي المجتمع الدولي صامتاً، كم قتيلاً ومعذّباً وضحيّة سيكون هناك؟ هل سيتقبل ضميرنا حماة جديدة؟»، مناشداً المجتمع الدولي اتّخاذ موقف أكثر صرامة من ما يحدث في سورية.

وقال: «نحن بحاجة إلى تحرّك سريع من تركية والدول العربية واعتراف رسمي للمجلس السوري بأنّه الممثّل الرسمي للشعب السوري». وأضاف: «ذلك سيرفع من معنويات الشعب السوري والثوار، ويؤكّد لهم الدعم».

واعتبر أنّ من الضروري «قطع جميع الاتصالات مع النظام السوري، خاصة من الدول الإقليمية والتأكيد على رفض التصرّفات الشنيعة من نظام الأسد».

وطالب بـ«تجميد عضوية النظام السوري لدى جامعة الدول العربية ومنع بثّ القناة السورية الرسمية والقنوات الخاصّة التابعة للنظام السوري من أجل إضعاف نفوذ النظام السوري ين المغتربين السوريين».

واعتبر أنّ فرض عقوبات على النظام السوري خطوة مهمّة لإضعاف النظام أيضاً خاصّة من الدول الإقليمية، وخاصة قطاع النفط السوري. وعلماً بأنّ روسيا والصين منعاً إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على سورية، قال منجد إنّه من الممكن فرض عقوبات أحادية من دول مؤثّرة على سوريا، مضيفاً أنّ على الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي إعادة جهود إصدار قرار من مجلس الأمن لإرسال وفد تفقّدي إلى سورية لإظهار الحقائق حول ما يحدث.

وهناك وعي بين أعضاء المعارضة السورية بأنّ هناك توقّعات من المجلس السوري لإظهار جدّيته وقدرته على القيادة مستقبلاً.

وقال جويجاتي إنّ «المجتمع الدولي ينتظر من المجلس السوري الوطني توضيح للرؤية إلى المستقبل وخطّة واضحة لما يحدث في اليوم ما بعد سقوط نظام الأسد».

ومن جهته قال غضبان إنّ «التفكير الآن هو حول الوضع الداخلي السوري ولكن هناك تساؤلات عن السياسة الخارجية بعد سقوط النظام السوري.. نحن نعتبر أن المبادرة العربية للسلام مهمّة»، في ما يخصّ التعامل مع "إسرائيل".

وأضاف أنّ المجلس السوري «غير مرتاح من العلاقات السورية مع إيران»، معتقداً أنّ المجلس سيتّخذ موقفاً مختلفاً من إيران. واعتبر جويجاتي أنّ «التحالف الاستراتيجي بين سورية وإيران سينتهي، ولكن لا أتوقّع قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما»، مضيفاً «حزب الله سيتأثّر بذلك». وأقرّ المشاركون في الندوة بأنّه من المتوقّع أن يفضّل المجلس السوري نزع السلاح من حزب الله.

ومن جهتها، قالت المحامية وعضو المجلس السوري ديما موسى: «كان علينا معالجة التصوّر بأنّ هذه حركة إسلامية وأنّ الأقلّيات تخشى من سقوط نظام الأسد، وكان الأقلّيات مثل المسيحيين خارج المعارضة».

وأضافت: «كمسيحية شعرت بأنّ عليّ أن أتّخذ موقفاً، نحن في الأول سوريون، بغضّ النظر عن ديانتنا.. لدينا معلومات عن مسيحيين يتوجّهون إلى المساجد من أجل المشاركة في المظاهرات». وشدّدت موسى على مشاركة الأقلّيات في الجمعية العامّة السورية منهم الآشوريون والمسيحيون والمذاهب الإسلامية المختلفة.

وذكر المشاركون في الندوة رفيقهم عضو المجلس السوري الوطني المغتال مشعل تمو، معتبرين أنّ اغتياله يمثّل مدى خوف النظام السوري من المجلس.

دول الخليج تدعو لاجتماع عاجل للجامعة العربيّة بشأن سورية.. والعربي: المشاورات مستمرّة

الشرق الأوسط (14.10.2011)

أوضح مجلس التعاون الخليجي في بيان له أمس أنّ دول الخليج العربية دعت إلى عقد اجتماع عاجل للجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الوضع في سورية.

وقال البيان، الذي نقلته وكالة «رويترز» للأنباء مساء أمس، إنّ الاجتماع ينبغي أن يناقش الوضع الإنساني في سورية ويدرس سبل وقف إراقة الدماء وآلة العنف.

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي قد أشار، في وقت سابق أمس، إلى أنّه «تجري الآن مشاورات بين وزراء الخارجية العرب من أجل عقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري لبحث الموقف في سورية».

وقال في تصريح للصحافيين إنّه لم يتلقّ طلباً حتى الآن من أيّ دولة عربية لعقد الاجتماع الوزاري، موضحاً أنّه لم يتمّ أيضاً تحديد موعد معيّن لعقد مثل هذا الاجتماع لوزراء الخارجية العرب.

وجاءت تصريحات الأمين العام أمس ردّاً على أسئلة الصحافيين بشأن تصريحات نائب رئيس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت الشيخ محمد الصباح التي قال فيها إنّ هناك مشاورات بين وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع لهم لبحث الأوضاع في سورية.

وأضاف الأمين العام إنّ جامعة الدول العربية تتابع باهتمام وقلق بالغين ما يدور من أحداث في سورية، ويؤسفها استمرار العنف والقتل.

وذكّر العربي بقرار مجلس جامعة الدول العربية الوزاري الأخير الذي طالب بتحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف في سورية مهما كان مصدرها.

وأشار العربي إلى أنّ هذا القرار قد مضى عليه شهر ومن المؤسف أنّه لم يتحقّق أيّ تقدّم بهذا الصدد.

كما أكّد العربي استعداد الجامعة العربية مواصلة جهودها واتّصالاتها مع الحكومة السورية ومختلف أطراف المعارضة السورية بجميع أطيافها من أجل التوصل، تحت رعاية الجامعة العربية أو بمساعدتها، إلى صيغة تضمن تحقيق الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، والبدء في حوار وطني شامل يفضي إلى تحقيق طموحات الشعب السوري وتطلّعاته في التغيير والحرّية والإصلاح السياسي وبما يمكّن سورية من تجاوز الأزمة الراهنة بصورة سلميّة.

وردّاً على سؤال حول إمكانية استقبال الأمين العام لوفد من المجلس الوطني السوري المعارض، قال العربي إنّه «سبق لي أن استقبلت شخصيات من المعارضة السورية بمقرّ الأمانة العامة وأنّ مثل هذا الأمر، وفي ظلّ الظروف الراهنة التي تعيشها سورية والدور المنوط بجامعة الدول العربية في المساعدة على إيجاد حلّ للأزمة السورية، فإنّه من الطبيعي، لا بل من مسؤوليات الأمين العام القيام بعقد لقاءات مع ما يراه من الشخصيات السورية المعارضة أو غير المعارضة، ما دام مثل هذه الشخصيات أو الأطراف المعارضة تمارس العمل السياسي السلمي، ويمكن أن يكون لها دور على طاولة الحوار الوطني السوري الشامل المنشود».

"تنسيقيات الثورة السورية": الأمن والشبّيحة حاصروا أحياء اللاذقية ومساجدها

رصد (14.10.2011)

أكدت عضو "اتحاد تنسيقيات الثورة السورية" بنان الحسن في حديث لقناة "الجزيرة"، أن "انتشار قوات الأمن والشبيحة في اللاذقية كان كثيفاً اليوم، حيث عمدوا الى محاصرة المساجد فيها والأحياء، وقاموا بتفريق أي تجمّع، وعندما حاول البعض الخروج بتظاهرة من أحد المساجد، بادرت قوات الأمن فوراً إلى تفريق المتظاهرين".

وأشارت الحسن إلى أن "لا خوف من انقسام طائفي في سوريا وهذا الأمر أقلق النظام، إذ إنّه بعد ستة أشهر لانطلاق التظاهرات وبالرغم من أعمال القتل والتشبيح من قبل النظام وبثّ التفرقة بين الناس بقي الشعب موحداً في المطالبة بإسقاط النظام"، لافتةً إلى أن "سوريا بعيدة كل البعد عن أي انقسام طائفي".

تظاهرة حاشدة بالقصير وإحراق أعلام روسيا وإيران وحزب الله

رصد (14.10.2011)

أكد عضو المكتب الاعلامي لمجلس قيادة "الثورة السورية" أحمد القصيري في حديث لمحطة "الجزيرة" أن "المواطنين السوريين خرجوا في تظاهرة حاشدة في القصير مطالبين بإسقاط النظام السوري، كما حرقوا اعلام روسيا وإيران وحزب الله"، مشيراً الى أن "كل الانباء تتوارد من جميع مدن وقرى واحياء حمص، وتشير الى خروجها بتظاهرات كبيرة وأنها ثابتة بمطالبتها بإسقاط النظام".

ولفت القصيري الى أن "هناك انشقاقات كبيرة في الجيش السوري وأصبحت أعدادها تزيد عن 50 ألف منشق، وهم تحت قيادة الجيش السوري الحر"، مؤكداً أن "النظام كاذب ومجرم وهو زيّف هوية زينب الحمصي"، وتابع: "ننتظر منه ان يزيّف هوية الشهيد حمزة الخطيب وباقي الشهداء"، ولفت القصيري الى أن "حمص فيها تنوع طائفي فحاول النظام ان يلعب على هذا الوتر ولم ينجح، لأن كل ابناء حمص موحدون حول اسقاط النظام".

جدال في مجلس الأمن حول الوضع في سوريا

أ ف ب (14.10.2011)

شهد مجلس الأمن الدولي اليوم الجمعة جدالاً جديداً حول سوريا بعد الإعلان عن حصيلة جديدة من 3000 قتيل منذ 15 آذار بسبب قمع نظام الرئيس بشار الأسد، فقد صرّح السفير الفرنسي في الامم المتحدة جيرار ارو في اجتماع مغلق تعليقاً على ارتفاع حصيلة القتلى في سوريا قائلاً إن "مؤيّدي صمت مجلس الامن الدولي عليهم استخلاص العبر من استمرار القمع"، وفق ما نقل عنه دبلوماسيون.

وأشار الدبلوماسيون إلى أن المبعوثين الصينيين في مجلس الأمن قالوا إنه كان يجدر إطلاعهم على الحصيلة الجديدة اثناء المشاورات حول مشروع قرار طرحه الغرب اليوم حول سوريا، إذ قدّمت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال مشروع قرار لمرة أخرى يدين سوريا، مؤكدّين أنهم مستعدون لصياغة نسخة جديدة اذا تواصل تفاقم الوضع في سوريا، أما روسيا فاقترحت من جهتها مشروع قرار يساوي بين النظام والمحتجين في التنديد بالعنف، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة والقوى الأوروبية.

"الشرق الأوسط" عن مصادر: القوات السورية تفبرك عمليات انشقاق لإدخال عناصرها للأحياء العصيّة

الشرق الأوسط (14.10.2011)

حذّرت مصادر ميدانية في محافظة حمص عبر صحيفة "الشرق الأوسط" من أن الجيش السوري يفبرك أحداث انشقاقات في صفوفه بغية إدخال عناصره إلى الأحياء العصيّة عليه، وبهدف إلقاء القبض على ناشطين ضد النظام، منبّهة في الوقت نفسه من "التعاون مع بعض المجموعات المنشقة التي تدخل إلى أحياء يقطنها معارضون تمهيداً لإدخال القوى الأمنية إليها".

وأوضحت المصادر لـ"الشرق الأوسط" أنه "بعد شيوع أخبار الانشقاقات في الجيش، تعتمد قوى الأمن التابعة للنظام تكتيكاً أمنياً جديداً، إذ توحي بأن مجموعات عسكرية انفصلت عن الجيش واشتبكت مع القوات الأمنية، في خطوة لهروبها باتجاه الأحياء العصيّة على دخول الجيش إليها"، مشيرة إلى أن تلك المجموعات "تهتم بجمع المعلومات عن المعارضين وتمهّد عسكرياً لدخول الجيش الذي يسهّل عليه إلقاء القبض على المعارضين واعتقالهم، وتصفية بعضهم الآخر".

ولا تنفي المصادر أن تكون هناك انشقاقات حقيقية "على الرغم من وجود عمليات انشقاق مفبركة"، وأضافت أن "القوى الأمنية تلجأ إلى تمثيل الانشقاقات في بعض الأحيان، بغية استقطاب عطف الشعب السوري وإيواء العناصر الفارة، وتعتمد هذه القوى تلك التكتيكات لتسهيل دخولها إلى بعض القرى والأحياء والمناطق، على غرار ما جرى في الرستن الأسبوع الماضي، حيث ساهم المنشقون المزعومون في تسهيل دخول الجيش السوري إلى الأحياء". وأشارت المصادر إلى أن بعض القرى في محافظة حمص مثل تلبيسة، كما في محافظة حماة "ما زالت عصية على دخول الجيش إليها، وتحسب القوى الأمنية ألف حساب قبل دخولها، لأن اقتحامها سيتسبب بموت مئات السكان المسالمين، ما يحرج النظام أمام المجتمع الدولي"، لافتة إلى أن بعض تلك القرى "عرفت تكتيكات الجيش، فرفضت إدخال حصان طروادة، أي المنشقين المزعومين إليها، ليتبين بعد ذلك أن تلك الانشقاقات لم تكن أكثر من تمثيل غير واقعي".

ولم تنكر المصادر عينها أن "القوى الأمنية، وبغرض تحقيق مخططاتها، تعمد إلى قتل بعض الجنود لإضفاء صورة حقيقية على التكتيك الأمني الذي تتبعه"، محذرة من "الثقة المطلقة بالمنشقين، وفتح أبواب الأحياء أمامهم، بعدما انكشفت مخططات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام".

جعارة: المنشقون عن الجيش السوري بالآلاف.. وحلب ستشهد نقلة نوعية

رصد (14.10.2011)

أكد المعارض السوري بسام جعارة في حديث لقناة "الجزيرة" من لندن أن "الجنود السوريين يرفضون اطلاق النار على ابناء شعبهم الذين يتظاهرون"، مشدداً على أن "الانشقاقات أصبحت بالآلاف عن الجيش، وهناك آخرون ينتظرون الظروف المناسبة"، ولفت إلى أن "المعارضة لم تكن تريد للجيش السوري الانشقاق، لكن أوامر القتل التي تصدر من القيادة للجيش تدفع بهؤلاء الضباط والجنود الى الانشقاق".

وأوضح جعارة أن "خروج عشرات الالاف من الجيش السوري يعني أن النظام بدأ بالتصدّع وهو في طريقه الى الزوال"، داعياً القيادة العسكرية الى "الكفّ عن إعطاء الاوامر للجيش بقتل المدنيين"، مشيراً الى "عدم وجود مكان آمن لهؤلاء المنشقين"، وقال: "إن الطائرات الحربية تحوم فوق حمص وحماه، وما هو جديد ما يحصل بحلب، حيث تشير المعطيات الى ان التجار بدأوا ينتفضون ضد النظام"، متوقعاً أن "تشهد الايام المقبلة نقلة نوعية في حلب عبر نزول تظاهرات لأن المصانع في حلب بدأت تقفل ابوابها".

البيانوني: المجتمع الدولي مُلزم بحماية المدنيين في سوريا بكل الوسائل الممكنة

العربية (14.10.2011)

قال القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، علي صدر الدين البيانوني، إن المجتمع الدولي مُلزم بحماية المدنيين داخل سوريا بكافة الوسائل الممكنة، بغض النظر عن هذه الوسائل، وعليه أن يتفق مع المجلس الوطني السوري حول ماهيتها وخارطة تطبيقها.

وأكد البيانوني في حديثه مع برنامج "نقطة نظام" على شاشة "العربية"، أن النظام السوري لم تتغير أساليبه منذ حماة عام 1982 حتى حماة 2011، فهو لايزال يستفز المتظاهرين والشعب السوري ليجرّه إلى حرب أهلية طائفية، لكنه لم ينجح في ذلك ولن ينجح بإذن الله.

وأكد أن ما يجري الآن هو ثورة شعبية بكل ما تعني هذه الكلمة، وهي تشكّل كل فئات المجتمع ومكوناته، وهي ثورة سلمية بعيدة عن الطائفية.

وأشار البيانوني في معرض حديثه إلى أن الشعب لايزال يعول على أن الجيش السوري جيش وطني، وسينحاز إلى الشعب في نهاية الأمر، وأن القطاعات التي تُستخدم الآن ضد المواطنين ليست قطاعات عامة، وهناك حالات انشقاق اضطرارية يقوم بها هؤلاء عندما يؤمرون بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

وقال: "الجيش كله سيكون له دور في إنجاح الثورة السورية"، وأكد أنه "لا شك بأن هؤلاء المنشقين الذين انحازوا إلى شعبيهم ورفضوا النصياع لأوامر إطلاق النار على أبناء شعبهم بأنهم سيكون لهم دور أيضاً بالتأكيد".

وحول موقف الإخوان المسلمين في سوريا من الحوار مع النظام الحالي شدد البيانوني على أن الإخوان المسلمين في الأصل ليسوا ضد الحوار، ولكن هذه المرحلة تجاوزها الزمن، فهذا النظام بعد أن سفك هذه الدماء، وأزهق هذه الأرواح، وشن حرب إبادة على الشعب السوري لم يعد صالحاً معه الحوار.

وفي محور آخر، ذكر البيانوني أنه عندما يكون هناك تمدّد شيعي على حساب الأكثرية السنية، وعندما يكون هناك دعوة للتشيع في جو سُني، يثير صراعات داخل البلد ويثير استفزازات، حيث إن هناك محاولات لزرع شيعة في مدن ليس فيها ولا شيعي واحد ما قسّم القرية والمدينة إلى قسمين، ما يثير الفتنة.

وختم اللقاء بقوله: "النظام السوري في حكم الساقط والمنتهي، أما المدة والزمن فلا أستطيع التنبؤ بهما لأن هناك معطيات معقدة تتدخل في سقوطه، فلو سقط النظام غداً لن أفاجأ ولو سقط بعد شهور لن أفاجأ أيضاً".

القرضاوي يطالب برحيل الأسد وصالح

وكالات (14.10.2011)

انتقد رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي الجمعة الرئيسين السوري بشار الأسد واليمني علي عبد الله صالح، طالبا منهما الرحيل، فيما حذر من إشعال نار الفتنة في مصر.

وشن القرضاوي -في خطبة الجمعة بالعاصمة القطرية الدوحة- هجوما شديدا على النظام السوري، وانتقد تمسك الأسد بالسلطة، قائلا إن على "الطغاة" الرحيل اليوم قبل الغد، حيث إنه "ليس لهم أي مكان في أرض سوريا، وإن السوريين كلهم والعرب أيضا ضدهم". وقال إن "الذين يسفكون دماء الشعب لا يمثلون سوريا وليس لهم مكان فيها..، وإنهم ذاهبون".

وأبدى القرضاوي تأييده للمجلس الانتقالي السوري برئاسة برهان غليون، ودعا الدول العربية والإسلامية إلى تأييده ومبايعته، قائلا إن "هؤلاء هم من يمثلون سوريا، بينما القتلة والطغاة والذين يسرقون أموالها لا يمثلونها على الإطلاق".

ووجه القرضاوي كلامه إلى الرئيس السوري قائلا "يا بشار.. يا طبيب العيون يا من تعلمت في أوروبا..، هل تعلمت هناك أن الناس ليست لهم حرمة، وأنهم يقتلون بغير حق؟". وأكد أن حكم الأسر قد انتهى وأن عهد الجمهوريات المؤبدة قد ولّى.

وتساءل الشيخ عن موقف الدول العربية، قائلا في تعجب "لماذا لا تقول "لا" بصراحة؟"، معربا عن أسفه "لتأييد إيران للنظام السوري في قتل شعبه بواسطة حزبها في لبنان الذي يسمى حزب الله، الذي يدفع بالآلاف من عناصره لمحاربة الشعب السوري". وقال إنه لا يجوز للشعوب أن تقف مع الحكام "الظلمة".

وكان الشيخ القرضاوي قد ندد في وقت سابق من الشهر الحالي بممارسات النظام السوري ضد شعبه، وقال إنه لا يمكن لأسرة واحدة مهما كانت أن تتحكم في مقدرات الشعب، وتساءل: "من هي أسرة الأسد التي تحكم سوريا لمدة خمسة عقود؟ وبأي منطق تحكم شعبا طوال هذه المدة وترثه جيلا بعد جيل؟!!".

وفيما يتعلق باليمن، أبدى الشيخ تعجبه من تمسك النظام بالسلطة رغم إصرار الشعب الواضح منذ سبعة أشهر على رحيله. واستنكر القرضاوي حديث الرئيس اليمني عن الشرعية الدستورية، مشيرا إلى أن الشرعية الدستورية صناعة بشرية، وأن الناس هم من يصنعون الدساتير لكي تنظم أمورهم وهم من يخلعونها.

وبشأن أحداث ماسبيرو في مصر، قال القرضاوي "حدث في مصر حادث ما كنا نحب أن يقع مثله بين المسلمين والأقباط"، محذرا من أن "هناك أناسا يلعبون ويعبثون بالمقدسات ويريدون أن يشعلوا الفتن، يريدون أن يوقدوها نارا حامية".

وأضاف "يا قوم.. اصبروا، لا تكلفوا الحكومة الانتقالية ما ليس في وسعها، ولا تكلفوا المجلس العسكري ما ليس في وسعه"، واصفا المجلس العسكري بأنه "مجلس توصيل..، يريد أن يوصلنا إلى الحكومة المنتخبة".

وعن ليبيا، أوضح القرضاوي أن كتائب القذافي ستنتهي لأن العقيد معمر القذافي نفسه قد انتهى.

تضامن بحريني مع الشعب السوري

الجزيرة (14.10.2011)

ظم ناشطون بحرينيون اليوم تجمعا تضامنيا مع الشعب السوري عقب صلاة الجمعة في منطقة الرفاع جنوب العاصمة المنامة بمشاركة عدد من رجال الدين وأعضاء البرلمان.

وحمل المشاركون الأعلام السورية ولافتات تنتقد الموقفين الصيني والروسي تجاه الثورة في سوريا، كما هتفوا بشعارات مناهضة لنظام الرئيس بشار الأسد ومؤيدة للثورة السورية.

وطالب المشاركون في التجمع الأنظمة العربية والإسلامية والمجتمع الدولي "بوقف النزيف الحاد في الأرواح والممتلكات في سوريا، ومحاكمة الرئيس بشار الأسد وأركان حكمه".

واعتبرو في بيان لهم أن ما يتعرض له الشعب السوري "جريمة مكتملة الأركان، وأن النظام السوري فقد مشروعيته السياسية والأخلاقية بعد ما تعرض الشعب السوري للقتل والسحق على يد النظام".

واتهم المتجمعون إيران وحزب الله "بمساعدة النظام السوري وبث سمومهم الطائفية في سوريا والمنطقة العربية والإسلامية لتنفيذ مخططات تستهدف استقرار وأمن المنطقة".

وانتقد البيان الموقفين الروسي والصيني في مجلس الأمن بعد رفضهما إدانة النظام السوري "على ما يقوم به ضد شعبه الأعزل"، مضيفا أن "وجههما المناهض لحقوق ومطالب الشعوب المشروعة على حساب مصالحهما قد انكشف".

وأكد البيان دعم ومساندة المشاركين في التجمع مطالب الشعب السوري واعترافهم بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي، داعيا الشعب السوري إلى الالتفاف حول المجلس والتنسيق معه في جميع القضايا، كما دعا الدول العربية والإسلامية إلى الاعتراف بهذا المجلس.

وقال منسق التجمع التضامني مع الشعب السوري النائب البحريني عبد الحليم مراد "إن الثورة السورية ستنتصر في نهاية المطاف، وعلى الدول العربية تسجيل موقف تاريخي من الآن في دعمها".

وأضاف مراد للجزيرة نت "إذا تخلت الأنظمة العربية عن الثورة السورية فإن الشعوب العربية ستستمر في دعمها حتى انتصار الشعب، كما حصل في تونس ومصر"، معتبرا أن الثورة السورية هي من "حركت الموقف الدولي".

وذكر النائب البحريني أنهم بصدد توقيع عريضة دعم للشعب السوري سيتم تعميمها على جميع محافظات البحرين، بما فيها بعض سفارات الدول العربية وسفارتا الصين وروسيا، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة في المنامة، لتحريك هذه الجهات من أجل الضغط على النظام السوري ليوقف الانتهاكات ضد الشعب.

وأعرب مراد عن أمله بأن يسفر الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب عن نتائج في صالح الشعب السوري، لا عن نتائج مخيبة لآمال الشعوب العربية في القضية السورية.

رائد سوري: انشقاق أكثر من 300 عنصر من الحرس الجمهوري خلال أسبوع

العربية (14.10.2011)

في تطور لافت للأحداث في سوريا أكد الرائد المظلي ماهر رحمون النعيمي، أحد المنشقين عن الحرس الجمهوري السوري، أن إجمالي الانشقاقات خلال الأسبوع الأخير فقط لا تقل عن 300 عنصر على عموم البلاد، وأغلبهم من الذين يعملون بالحرس.

وقال الرائد النعيمي، اليوم الجمعة، في حديثه لـ"العربية" إن هذه الانشقاقات تشمل انشقاقات حوران، وانشقاق عدد من العناصر في بلدة الحارة من الفرقة التاسعة بعد اشتباكات كان نتيجتها مقتل أحد المنشقين و7 من عناصر الأسد.

وأضاف أن هناك انشقاقات أخرى كبيرة وبالجملة في القاعدة الجوية بالنعيمية لأكثر من 60 عنصراً، وانشقاق حاجز كامل في حوران (الحاجز الشرقي)، ويدل على ذلك القطع الكامل لشبكة الاتصالات في هذه المنطقة في اليومين الأخيرين.

وتحدث الرائد النعيمي عن انشقاق أكثر من 70 عنصراً في مناطق متفرقة بريف دمشق، وتم تأمينهم من قبل عناصر الجيش السوري الحر إلى مناطق خارج دمشق، حيث نقلوا إلى بلدانهم الأصلية لرغبتهم بذلك، ووصلوا بأمان.

وأشار إلى أنهم أمّنوا تحرك عدد هائل من القوات الخاصة المنشقة إلى حمص ومناطق أخرى، وتم التنسيق مع التنسيقيات الشعبية، خاصة بباب عمر، لتأمين هؤلاء المنشقين، مؤكداً في ذات الوقت أنه كان من بين العناصر التي تشارك في التصدي للمتظاهرين في بداية الانتفاضة.

وكان النقيب إبراهيم مجبور، وهو أحد الضباط المؤسسين لـ"حركة الضباط الأحرار" و"الجيش السوري الحر"، قد أكد أن عدد المنشقين من الجيش السوري تجاوز 10 آلاف عسكري بين جنود وضباط صف وضباط، دون أن يفصح عن عدد الضباط المنشقين عن الجيش السوري الذين اعتبر أن عددهم "يفوق التوقعات".

وقال مجبور، في اتصال مع "العربية.نت"، إن حركة الضباط الأحرار التي كان قد أسسها مع المقدم حسين الهرموش في وقت سابق، ثم أسس الجيش السوري الحر رفقة ضباط آخرين بعد تزايد عدد الانشقاقات، انضم ما تبقى منها للجيش السوري الحر، معتبراً أن الانضمام هدف إلى توحيد الاسم وحشد الطاقات في اتجاه واحد لمواجهة النظام السوري، نافياً أن تكون للضباط المنشقين أي أهداف سياسية.

وأكد أن الجنود المنشقين يقومون بعمليات وصفها بـ"النوعية" ضد قوات الأمن والجيش السوري في عدة مدن سورية، معرباً عن أن هذه العمليات تنال كل من يستهدف الشعب والممتلكات العامة والمتظاهرين السلميين ويمارس اعتقالات تعسفية، حسب تعبيره. كما أكد أن الجيش السوري الحر شكّل كتائب في عدة مدن سورية، وأن لها قادة ميدانيين يتواصلون مع القيادة.

حملة إلكترونية تطالب بالإفراج عن المدوّنة طلّ الملوحي

الشرق الأوسط (14.10.2011)

«ستبقى مثلاً» شعار تضعه الشابة السورية طلّ الملوحي قرب صورة المهاتما غاندي، في بداية مدوّنتها الخاصة على الإنترنت. المدوّنة التي تحتوي بعض الآراء السياسية معظمها موجّه لنقد "إسرائيل" وممارساتها الوحشية ضدّ الفلسطينيين، تسبّبت بتاريخ 2009/12/27 باعتقال الشابّة التي تبلغ من العمر 19 عاماً من قبل جهاز أمن الدولة التابع للنظام السوري، حيث استدعى عناصر من هذا الجهاز طلّ بنت دوسر الملوحي، لسؤالها عن مقال كانت كتبته ووزّعته على الإنترنت، وبعد أيّام من استدعائها حضر إلى منزلها عدد من عناصر الجهاز وأخذوا جهاز الحاسوب الخاصّ بها وكلّ ما يتعلّق بذلك.

وبعد 13 شهراً على اعتقال الفتاة التي تتحدّر من مدينة حمص، وكانت تحضّر قبل اعتقالها لتقديم فحوص الشهادة الثانوية (البكالوريا)، وتعتبر من المتميّزات في دراستها، في 14 فبراير (شباط) 2011، تمّت محاكمتها وعوقبت بالسجن لخمس سنوات بتهمة إفشاء معلومات لدولة أجنبيّة.

المرصد السوري لحقوق الإنسان دافع آنذاك عن طلّ الملوحي، معتبراً، على لسان رئيسه رامي عبد الرحمن: «كنّا نعتقد أنّ اعتقال (طلّ الملوحي) جاء على خلفيّة كتاباتها لبعض المقالات على الشبكة العنكبوتية وعلى المدوّنة التي تشرف عليها. ولكن، مع الأسف، خلال البحث في كتاباتها رأينا أنّ ما كتبته هو تأييد لفلسطين، ولا نعتقد أنّ من يؤيّد فلسطين يعتقل في سورية الآن. ولكن من خلال المعلومات التي لدينا تبيّن أيضاً أنّ هناك بعض التقارير الأمنيّة التي أتت من الخارج، من بعض السوريين في الخارج الذين يشاهدون شبكة الإنترنت وعلى ما يبدو أنّهم على علاقة بالأجهزة الأمنيّة، قد أدّت إلى اعتقال طلّ الملوحي».

والسؤال المطروح، يضيف عبد الرحمن: «كيف يمكن أن تكتب طلّ الملوحي ضدّ السلطة في سورية، وجدّها كان وزيراً سابقاً في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد؟»، ويقول: «نحن نأمل، كمرصد سوري لحقوق الإنسان، أن تكفّ الأجهزة الأمنيّة عن التضييق على النشطاء في حقوق الإنسان، وعلى المدوّنين، وأن تطلق حرّية الإعلام والصحافة في سورية».

نتيجة الضغوط التي مارستها منظّمات حقوق الإنسان العربية والعالمية، إضافة إلى الحملات المنددّة باعتقال أصغر مدوّنة في العالم، كما وصفها بعض الناشطين، عمد النظام السوري عبر بشرى كنفاني، مديرة الإعلام الخارجي في

وزارة الخارجية السورية، إلى إصدار تصريح رسمي يتعلّق بالقضية يشير إلى أنّ «طلّ جُنّدت عن طريق ضابط نمساوي التقت به في القنيطرة، ممّن يعملون في قوات حفظ السلام، وتعرّف إليها وهي في عمر 15 سنة، وقدّم الأخير لها الهدايا ومبالغ مالية، وطلب منها بعد ذلك بفترة أن تسافر إلى القاهرة وأسرتها، حيث أمّن لها بعد انتقالها إلى هنالك في 2006/9/29 سكناً في حيّ شعبي بمنطقة حلوان، وتمّ ذلك بالتنسيق بين الضابط وشخص مصري آخر اسمه أحمد فوزي حبيب، وقام الأخير بافتتاح مقهى إنترنت مع والدها».

وقالت إنّه «في شهر أغسطس (آب) 2008، جاء الضابط النمساوي لمصر، والتقى بها وأقام معها علاقة، وصوّرها، ومن ثمّ قدّم القرص الليزري الذي يتضمّن صوره الفاضحة معها للسفارة الأميركية في القاهرة، لتقدّم بعد ذلك الشابة طلّ إلى ضابط مخابرات أميركي، طلب منها بدوره معرفة أدقّ التفاصيل عن عمل السفارة السورية في القاهرة، والتركيز على موظّف دبلوماسي فيها يعمل سكرتيراً ثالثاً، هو سامر ربوع سيتعرّض لاحقاً لمحاولة اغتيال».

أثار هذا التصريح في حينه استياء المنظّمات الحقوقية الداعمة لقضية طلّ الملوحي، واعتبرته غير أخلاقي، كما نفى ناشر الناشف، منسّق حملة الدفاع عن الشابّة السورية ما تردّد عن صلة الفتاة بالسكرتيرة الثانية بالسفارة الأميركية في القاهرة، مؤكّداً أنّ الأخيرة نفت نفياً قاطعاً أيّ علاقة لسفارتها ولدولتها بالملوحي.

واستغلّت السفارة السورية بالقاهرة في شخص سفيرها يوسف الأحمد، حسب قول الناشف، الزيارة التي قامت بها طلّ إلى السفارة الأميركية في العيد الوطني الأميركي، والرسالة التي وجّهتها على مدوّنتها الإلكترونية إلى الرئيس باراك أوباما أثناء زيارته للقاهرة عام 2009 لتوجيه تهم تتعلّق بصلتها الشخصية بالسكرتيرة الثانية في السفارة الأميركية.

وتعتبر طلّ الملوحي واحدة من ناشطين كثر، قام النظام السوري باعتقالهم وحجز حرّيتهم، بسبب نشاطهم على الإنترنت، حيث ذكر تقرير أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود»، أنّ عدداً كبيراً من ناشطي الإنترنت السوريين، كانوا خلف القضبان سنة 2009، ممّا جعل التقرير يصنّف سورية ضمن أكثر 12 دولة «معادية للإنترنت».

يذكر أنّه، ومنذ اندلاع الاحتجاجات السورية، لم ينسَ ناشطون معارضون قضايا المعتقلين السياسيين في سجون النظام السوري، منها قضيّة طلّ الملوحي، فكانت تذكر في معظم البيانات والتصريحات، كما رفعت صورها في الكثير من المظاهرات المطالبة برحيل الأسد، حيث طالب المحتجّون بإطلاق سراحها فوراً.

وتجلّى اهتمام شباب الثورة في سورية بقضيّة الشابّة المعتقلة يوم الثلاثاء الماضي، حيث أطلقوا على المظاهرات المطالبة بالحرّية ورحيل نظام الأسد «ثلاثاء الوفاء لطلّ الملوحي».

جمود في أسواق سوريا يصاحبه غلاء فاحش رغم إلغاء تعليق استيراد السلع

العربية (14.10.2011)

أكد تجار وبائعون سوريون أن الأسواق لم تتفاعل إيجاباً حتى الآن مع قرار الحكومة إلغاء تعليق استيراد السلع والمنتجات. وشدّدوا على ضعف حركة البيع والشراء واختفاء الكثير من السلع والمنتجات المستوردة وارتفاع أسعار بعضها.

وكانت الحكومة السورية ألغت الأسبوع الماضي قرار تعليق استيراد السلع والبضائع التي يزيد رسمها الجمركي على 5%، وسمحت للمصارف المرخصة بتمويل واردات القطاعين الخاص والمشترك للمواد التي يبلغ رسمها الجمركي 1% وما دون.

وفي حين أعلن وزير الاقتصاد والتجارة محمد الشعار أن أسعار معظم المواد عادت إلى طبيعتها بعد إلغاء القرار، أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع أن القرار أحدث "هزة في النفوس" قد تحتاج إلى سنة لإزالتها.

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية، فإن القرار أحدث جموداً في حركة الأسواق وساهم في ارتفاع أسعار الأجهزة الكهربائية المستوردة بين 20 و40% والمنتجة محلياً بين 8 و10%، كما ارتفعت أسعار الأثاث المنزلي 50% والألبسة نحو 30% والسيارات السياحية ما بين 20 و40%.

وأصدر رئيس الوزراء عادل سفر قراراً بتشكيل لجنة للتدقيق في أسعار السيارات المستوردة، ضمّت ممثلين عن عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وخلت من ممثلي القطاع الخاص.

وأكد بعض المستهلكين في تصريحات إلى "الحياة"، أن بعض التجار والباعة لم يتقيد بإعادة الأسعار إلى طبيعتها، خصوصاً المواد الغذائية، وأن التهديد الذي أطلقه وزير الاقتصاد باتخاذ عقوبات رادعة بحق المخالفين، لم يجد صدى في الأسواق.

وعزا بعض التجار سبب ارتفاع أسعار بعض المنتجات وعدم تراجعها إلى "إلغاء عدد منهم طلبات استيراد من بعض الدول، تتعلق بسلع مثل المعلبات التي ارتفعت نحو 20%، والأسماك نحو 60% والزيوت نحو 20%، وحليب الأطفال نحو 10%". وشددوا على أن أسعار هذه المنتجات ستنخفض فور ورود طلبات الاستيراد الجديدة التي تقدموا بها. واتهم مدير إحدى الصالات لبيع الأجهزة الكهربائية أحمد محايري التجار باستغلال قرار تعليق الاستيراد، "لأن بعضهم لجأ إلى احتكار السلع والمنتجات ورفع سعرها من دون محاسبة". وأكد صاحب متجر في سوق باب سريجة لبيع المواد الغذائية أن حركة البيع ضعيفة جداً بسبب قلة المواد الغذائية، خصوصاً المستوردة من تركيا والسعودية وتايلاند.

"الجديد": أمير قطر اتصل بالأسد سائلاً عن الوضع بسوريا

لبنان الآن (14.10.2011)

ذكرت قناة "الجديد" أن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني اتصل في خلال الأسبوع الحالي بالرئيس السوري بشار الأسد، وعُلم أن الاتصال انتهى بالسؤال عن أحوال العائلة والأولاد، وقالت "الجديد": "عندما سأل الشيخ حمد الرئيس الأسد عن الوضع في سوريا، أجابه الأخير بإمكانك متابعة الوضع السوري عبر قناة الجزيرة".

المعارضه السورية تعقد ندوة فى السويد وترفض التدخل الاجنبى

المصرية نيوز (14.10.2011)

ذكرت مصادر صحفية سورية اليوم أن المعارضة السورية عقدت ندوة في استوكهولم بالتعاون بين فرع هيئة التنسيق الوطني الديمقراطي (المعارض) في أوروبا ومؤسسة أولف بالمه السويدية.

وأشارت المصادر إلى أن الندوة - التى استمرت ثلاثة أيام - حضرها نحو مائة مشارك من داخل سورية ومن السوريين المتواجدين في أوروبا.

ونقلت المصادر عن أحد الأعضاء المشاركين في الندوة (من هيئة تنسيق قوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا) قوله :"إن جميع الحاضرين في الندوة هم من هيئة التنسيق، وهي المعارضة السورية الداخلية، وأن الهيئة كلفت فرعها في أوروبا للإشراف على هذه الندوة، وقد دعت اللجنة التحضيرية للندوة برهان غليون لإلقاء كلمة باسم المجلس الوطني السوري في الجلسة الأولى ليبين فيها وجهة نظر المجلس".

وقال العضو المشارك في الندوة "لقد تحدث غليون بشكل صريح أمام الندوة على ضرورة وأهمية التنسيق مع هيئة التنسيق لاتخاذ قرارات مشتركة حول الواقع السوري، وأكد أن ما تصر عليه هيئة التنسيق وهو رفض التدخل العسكري الخارجي في شئون سوريا، كما شاركها في مفهومها لإسقاط النظام الذي يعني إسقاط النظام السياسي القائم والسلطة القائمة ولا يعني بأي حال إسقاط الدولة".

وأضاف أنه في مجال الدور الخارجي، ناقش المشاركون ضرورة تحديد معنى حماية المدنيين أو الاستعانة بالخارج تحديدا دقيقا كي لا يتحول الأمر مثلما صار عليه في ليبيا، وأكدوا أن هيئة التنسيق لديها أيضا رغبة في التنسيق مع المجلس الوطنى ولكن ضمن الإطار العام لأهدافها وثوابتها وخاصة ما يتعلق منها برفض التدخل العسكري الخارجي وتفسير حماية المدنيين على أنه طلب مراقبين دوليين وإدخال الصحافة إلى سوريا واتخاذ قرارات في الأمم المتحدة لدعم المدنيين وزيادة الضغوط على أهل السلطة على أن لا تطال الشعب السوري وتؤذيه، وكذلك ضمن أن إسقاط النظام لا يعني إسقاط الدولة".

وتابع "لقد قدمت للندوة أوراق مكتوبة عديدة تتعلق بجدول أعمالها أوضح فيها المتداخلون آرائهم في الواقع والمستقبل السوري وخاصة في مجال حقوق الإنسان ومواجهة النظام وبناء المجتمع الديمقراطي التعددي التداولي كما تناولت

بعض الأوراق قضايا العلمانية وعلاقة حزب البعث بالدولة، واستمعت الندوة إلى دراسة قانونية حول حماية المدنيين والتدخل الخارجي في القانون الدولي".

الامم المتحدة تعطي صورة قاتمة للوضع: قسوة القمع تدفع الى حرب أهلية في سورية

الحياة (14.10.2011)

أعطت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صورة قاتمة عن الاوضاع في سورية، محذرة من ان استمرار حملة العنف ضد المدنيين بمستواها الحالي سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية في البلاد، موضحة ايضاً ان العدد الاجمالي للقتلى أصبح أكثر من ثلاثة آلاف شخص، غالبيتهم من المدنيين، بينهم ما لا يقل عن 187 طفلاً، إضافة إلى آلاف المختفين والمفقودين الذين لا تعلم اي جهة على وجه الدقة ما إذا كانوا معتقلين أم قتلوا.

ودعت مفوضية حقوق الانسان المجتمع الدولي ضمناً إلى تحمل مسؤوليته في حماية المدنيين، محذرة من ان التلكؤ عن فعل هذا قد يقود السلطات السورية إلى زيادة العنف ضد المدنيين، وبالتالي زيادة الانشقاقات في صفوف الجيش احتجاجاً على الاستخدام المفرط للعنف ضد المدنيين، وهو ما قد يجر البلاد على مواجهة وحرب أهلية. في موازاة ذلك، أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها من التقارير المتزايدة حول الاعتقالات والتعذيب في سورية.

وقالت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن عمليات القتل والاعتقال في تزايد وان السلطات السورية لم تخفف من عنف الحملة الأمنية على رغم الضغوط الدولية. وحذرت من ان»القمع القاسي» للاحتجاجات المناهضة للحكومة في سورية قد يدفع البلاد إلى «حرب أهلية شاملة».

وقالت أيضاً في بيان صادر عن مفوضية حقوق الإنسان تلقت «الحياة» نسخة منه إن عدد القتلى في التظاهرات المطالبة بالديموقراطية التي بدأت في آذار (مارس) تجاوز 3000 بينهم ما لا يقل عن 187 طفلاً. ولقي مئة شخص على الأقل حتفهم في العشرة أيام الاخيرة فقط. من جهة اخرى تم توقيف الآلاف واعتقالهم او اختفوا او تعرضوا للتعذيب».

وقالت بيلاي موضحة: «المسؤولية تقع على كل أعضاء المجتمع الدولي للقيام بتحرك للحماية بطريقة جماعية قبل ان يدفع القمع القاسي وعمليات القتل البلاد إلى حرب أهلية شاملة».

وأضافت «مع رفض المزيد من أفراد الجيش مهاجمة المدنيين وتحول ولائهم تكشف الازمة بالفعل عن علامات تدعو للقلق من انزلاقها إلى صراع مسلح».

ورداً على سؤال حول التحرك الدولي الذي ينبغي اتخاذه قال روبرت كولفيل الناطق باسم بيلاي في إفادة صحافية أمس: «من الواضح أن القرار يرجع إلى الدول. ما تم عمله حتى الآن لا يحقق نتائج وما زال الناس يقتلون كل يوم في شكل فعلي». وبسؤاله عن شن عمل عسكري أجنبي مثلما حدث مع ليبيا للاطاحة بزعيمها معمر القذافي، قال كولفيل «هذا قرار يبت فيه مجلس الامن».

وتحدث تحقيق حقوقي مبدئي أجرته الامم المتحدة في آب (أغسطس) عن تقارير حول ارتكاب جرائم ضد الانسانية في سورية ومن بينها عمليات قتل متعمدة. وقال الفريق إن لديه أدلة ضد 50 مشتبهاً بهم أدرجت أسماؤهم في قائمة سرية.

وشجعت بيلاي في ذلك الوقت مجلس الامن الدولي على إحالة ملف سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر في وقوع جرائم ضد الانسانية.

وقالت جماعات حقوقية سورية إن يوم أول من أمس يعد من أكثر الأيام دموية هذا الشهر، إذ سقط ما لا يقل عن 36 قتيلاً في عمليات للجيش في ادلب وحمص ودرعا.

وقالت بيلاي إن «استخدام قناصة فوق الأسطح واللجوء للقوة ضد المحتجين السلميين من دون تمييز بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية وقصف أحياء سكنية أصبحا من الأمور المتكررة في الكثير من المدن السورية».

وأدى العنف ضد المدنيين في سورية إلى فرض جولات من العقوبات الاميركية والأوروبية ضد دمشق آخرها قرار اوروبا فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري.

واعتبرت مفوضية حقوق الانسان في جنيف ان العقوبات التي فرضتها المجموعة الدولية على دمشق «لم تؤد إلى تغيير موقف السلطات السورية حتى الآن»، كما قال الناطق باسمها كولفيل.

وأضاف انه لهذا السبب دعت بيلاي الدول إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لحماية السوريين الذين يحتجون ضد نظام النظام.

وقال الناطق باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر مارسيل اذارد إن اللجنة قلقة من التقارير حول الاعتقالات والتعذيب في سورية. وتابع: «نحن نتابع التقارير من السلطات السورية»، من دون إعطاء تفاصيل إضافية.

وكانت السلطات السورية قد سمحت لمنظمات دولية بزيارة بعض سجونها لأول مرة في 4 ايلول (سبتمبر) الماضي.

إلا ان الحكومة السورية لم تسمح لمنظمة الصليب الاحمر بزيادة السجن المركزي في دمشق إلا لمرة واحدة، علماً انه يضم سجناء في جرائم سياسية وأخرى جنائية. وقال الناطق باسم الصليب الأحمر: «هدفنا ان نوسع زيارات السجن إلى مناطق اخرى في أسرع وقت».

والأسبوع الماضي، قال مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، إن إجمالي عدد القتلى في الحملة العنيفة التي تشنها الحكومة على المتظاهرين، ارتفع إلى أكثر من 2900 قتيل.

وقال كولفيل «إن الرقم الجديد يزيد على 2900 قتيل، «موضحاً أن إحصاءات المكتب تركز على المدنيين، رغم أن «عدداً قليلاً من الجنود هم من ضمن قائمة القتلى».

وأضاف كولفيل «نحتفظ بقائمة القتلى الذين أبلغت عنهم مصادر مختلفة، والتي ينبغي أن تقدم أدلة على أرقامها... إذ يجب أن يكون هناك قدر معين من المعلومات حول مقتل أي شخص».

وأشار المسؤول الأممي إلى أن «هناك الكثير من الناس اختفوا، غير أن عددهم ليس ضمن الحصيلة الجديدة»، موضحاً أنه يجب أن يكون هناك دليل على وفاتهم.

سويسرا تجمد أكثر من بليوني ليرة سورية

الحياة (14.10.2011)

بينما أقر الاتحاد الاوروبي أمس اضافة المصرف التجاري السوري إلى قائمة الكيانات المفروض عليها عقوبات احتجاجاً على القمع وانتهاك حقوق الانسان في سورية، أعلنت سويسرا أن قيمة الأموال السورية المجمدة لديها بلغ نحو 45 مليون فرنك سويسري (اكثر من 2 بليون ليرة سورية)، وذلك في ظل العقوبات الأوروبية على سورية بسبب «أعمال العنف» ضد الحركة الاحتجاجية التي تشهدها مدن سورية عدة.

وقال رئيس إدارة القانون الدولي في وزارة الخارجية السويسرية فالنتين تسلفيجر، في مؤتمر صحافي، إن «السلطات السويسرية جمدت 45 مليون فرنك سويسري مرتبطة بالرئيس السوري بشار الأسد ونظامه»، عملاً بعقوبات الإتحاد الأوروبي المفروضة على سورية.

وكان الاتحاد الأوروبي فرض سبع حزم من العقوبات طاولت الرئيس الأسد ومسؤولين كباراً ورجال أعمال، كما طاولت حظر استيراد النفط السوري والاستثمار فيه.

ودخلت الجولة السابعة من عقوبات الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 24 أيلول (سبتمبر) الماضي وصارت تستهدف الآن 56 شخصية من رموز النظام و18 كياناً سورياً وتشمل حظراً على الأسلحة وعلى استيراد وشراء أو نقل النفط الخام أو المنتجات النفطية من سورية.

"الشرق الأوسط" عن مصدر فلسطيني: الضغوط على "حماس" في دمشق كبيرة جداً ولا تطاق

الشرق الأوسط (14.10.2011)

نقلت صحيفة "الشرق الأوسط" عن مصدر فلسطيني تأكيده أن "الضغوط التي تتعرض لها حركة "حماس" وقيادتها الموجودة في دمشق كبيرة جداً، وأصبحت لا تطاق".

وبحسب هذا المصدر، فإن "المشكلة التي يواجهها قادة الحركة هي أن الخيارات أمامهم غير موجودة، فلا القاهرة تفتح أبوابها أمامهم على الأقل في الوقت الحاضر، ولا المفاوضات مع الأردن ومحاولات جماعة الإخوان المسلمين هناك نجحت في إقناع النظام الأردني بالقبول بعودتهم إلى الأردن كما كان عليه الوضع قبل إبعادهم عن عمان عام 1999". وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه: "إن قادة حماس في دمشق يستغلّون أي فرصة لمغادرة العاصمة دمشق والمكوث أطول مدة ممكنة خارجها"، واستخدم المصدر عبارة "يخترعون المهام" من أجل المغادرة "لأن الوضع هناك أصبح لا يطاق.

اغتيال تمو يرفع موجة الغضب على النظام في القامشلي

رويترز (14.10.2011)

تظاهر امس اكثر من 20 الف شخص في بلدة القامشلي السورية بعد اسبوع على اغتيال المعارض الكردي مشعل تمو، ورفعوا شعارات ضد النظام والرئيس بشار الاسد. وكانت هذه التظاهرة الحاشدة الاكبر في المدينة التي شهدت شهوراً من الاحتجاجات تميزت بالهدوء منذ بدء الانتفاضة السورية، لكنها باتت اكثر حدة منذ اغتيال تمو.

وكان عشرات الآلاف انضموا نهار السبت الماضي الى مسيرة تشييع تمو وقتل شخصان على الاقل خلال المسيرة عندما اطلقت قوات الامن النار على المتظاهرين.

وكان تمو ذكر لوكالة رويترز قبل ثلاثة اسابيع من اغتياله، ان سيارة كانت تقل ثلاثة رجال يحملون بنادق حاولوا صدمه في الطريق، ووصف ذلك بانه محاولة اغتيال قام بها النظام السوري، بصرف النظر عما اذا كان المسلحون من «شبيحة» النظام من المناطق العربية او الكردية.

وعن تظاهرة امس، قال احد الشهود ان ثلاثة صفوف من الفتيان والفتيات ساروا في مقدمة المتظاهرين، وكانوا يرفعون صور تمو ويافطات كتبت عليها شعارات ضد النظام، وعلقت فوقها رايات سوداء في اشارة الى الحداد. كما ذكر احد المشاركين في التظاهرة وهو خريج جامعي من بلدة القامشلي، ان موجة الاحتجاجات الشعبية باتت اكثر غضباً بعد اغتيال تمو واضاف: «لا اعتقد ان هذا الوضع سيتغير قبل سقوط النظام».

القمع فى سوريا أوقع أكثر من ثلاثة آلاف قتيل منذ منتصف مارس

أ ف ب (14.10.2011)

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان الجمعة أن قمع حركة الاحتجاج فى سوريا أوقع أكثر من ثلاثة آلاف قتيل بينهم 187 طفلا على الأقل منذ 15 مارس محذرة من مخاطر وقوع "حرب أهلية".

وقالت المفوضة العليا لحقوق الإنسان نافى بيلاى فى بيان إن "عدد القتلى منذ بدء أعمال العنف فى مارس تجاوز حاليا ثلاثة آلاف قتيل بينهم 187 طفلا على الأقل".

وأضافت "أكثر من مئة شخص قتلوا خلال الأيام العشرة الماضية فقط. من جهة اخرى تم توقيف الالاف واعتقالهم أو اختفوا أو تعرضوا للتعذيب". واعتبرت المفوضية أن العقوبات التى فرضتها المجموعة الدولية على دمشق لم تؤد الى تغيير موقف السلطات السورية حتى الآن، كما قال الناطق باسمها روبرت كولفيل فى تصريح صحافى. وأضاف أنه لهذا السبب دعت بيلاى الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية السوريين الذين يحتجون ضد نظام الرئيس بشار الأسد. وقالت بيلاى "يقع على عاتق كل أعضاء المجموعة الدولية اتخاذ إجراءات حماية بشكل جماعى وحاسم قبل أن يتواصل القمع بدون رحمة ويقود القتلة البلاد نحو حرب أهلية فعلية".

لاجئون إلى تركيا يمارسون لعبة «القط والفأر» مع السلطات

أ ف ب (14.10.2011)

ينتظر بعض اللاجئين السوريين في تركيا «لحظة الانفراج» كي يعودوا إلى بلدهم ومنازلهم. ولم يكن يتوقع كثير من هؤلاء ان تطول اقامته كل هذا الوقت، لكن الأسوأ انهم باتوا يشعرون ان لحظة العودة تبتعد، بسبب تدهور الاوضاع

الامنية في سورية والاختلافات الدولية حول كيفية التعامل مع التطورات في ذلك البلد، وهي هواجس دفعت آلاف اللاجئين إلى القلق، وخصوصاً -وهو الأسوأ من كل هذا- ان بعضهم بلا أي أوراق رسمية أو وضع قانوني. وخلال الأشهر القليلة الماضية حاولت تنظيمات إنسانية تركية مساعدة آلاف السوريين الذين دخلوا تركيا سراً وبشكل غير شرعي ولا تدري عنهم السلطات الرسمية إى شيء. الكثير منهم بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على تواجده في تركيا، بات بلا مال ولا عمل ولا يعرف كيف يعيش، وهو يلعب لعبة القط والفأر مع السلطات الرسمية كى لا يتم اعتقاله.

محمد، الذي فر من سورية قبل نحو ستة أشهر بعدما شارك في تظاهرة ضد النظام، قال لمحطة «سى أن أن» الإخبارية الاميركية: «هذا النظام لا محالة راحل، لان كل الشعب انتفض. فاتورة الدم صارت كبيرة».

لكن محمد، ولإعالة عائلته، يجد نفسه مضطراً للعمل في ورشة مع أتراك ولاجئين آخرين. عمله يكفي لسد الرمق، وهو لا يجد ما يكفي في أغلب الاحوال لمصاريف مدارس او طبيب، ناهيك عن ترفيه او ما شابه.

حين قرر محمد القدوم مع عائلته إلى تركيا، ترك خلفه منزله ودكانه الذي يعتاش منه، اى فقد كل شيء. والآن يشعر بالحصار، فهو لا يريد البقاء هكذا، لاجئاً او مهاجراً غير شرعي، وفي الوقت نفسه لا يمكنه العودة إلى سورية.

لكن محمداً ليس حالة فردية، فهذه هي حال الكثير من السوريين الذين تركوا بلادهم ولجؤوا إلى تركيا هرباً من الاعتقال او ما هو أسوأ. كثيرون منهم، ممن هرب إلى تركيا سراً وبشكل غير شرعي، تجاوزوا المدة التي سمحت لهم السلطات التركية بالبقاء فيها أو تسوية حالاتهم، وبعضهم اضطر للاختباء عن أعين السلطات، وبدأت نقودهم بالنفاد.

وقال أحد هؤلاء: «نلعب لعبة القط والفأر مع البوليس التركي، اولادنا لا يذهبون للمدارس، نحن بلا عمل... ليس لدينا أي شيء».

لا يعيش جميع السوريين بصورة غير شرعية في تركيا، فاللاجئون إلى الحدود وضعهم افضل رغم المعاناة التي مروا بها في سورية قبل الفرار، الكثير منهم تجد آثار تعذيب او إصابة مازالت ظاهرة على جسده. أحدهم، وهو شاب في العشرينيات، قال لـ «سي أن أن»: «لا نريد تدخلاً عسكرياً في بلادنا، فقط نريد حماية دولية للمدنيين». لكن مع استمرار التظاهرات، تبدو فرص عودتهم قريباً مسألة صعبة.

الكثير منهم ومن السوريين في الداخل، ينتظرون تحركات تركية أشد للضغط على النظام السوري، وهناك توقعات بأن يقوم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة قريباً إلى مخيمات اللاجئين السوريين داخل تركيا في مقاطعة هاتاي، حيث كان مقرراً أن يعلن عقوبات جديدة ضد دمشق.

وكان أردوغان قد قال خلال زيارة رسمية إلى جنوب إفريقيا الاسبوع الماضي: «لا يسعنا أن نقف متفرِّجين حيال ما يحصل في سورية. يقتلون أبرياء وعزلاً. لا يمكننا أن نقول: لنترك الأمور تسير على ما هي عليه». وأضاف: «سنعلن جدول عقوبات بعد زيارة الى أنطاكية» جنوب تركيا. إلا ان الزيارة لم تتم بعد، وهناك مخاوف وسط السوريين من أن يؤدي تأجيلها إلى مضاعفات على الصعيد الداخلي. وفي محاولة لزيادة الضغط على دمشق، طالب نشطاء ومعارضون سوريون من السلطات التركية إعلان الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب السوري، إلا أن مراقبين شكّكوا في ان تُقْدِم أنقرة على هذه الخطوة الآن، مشيرين إلى توجه اميركي اوروبي لإعطاء المجلس الوطني فرصة لإثبات قدرته على الأرض أولاً.

القره داغي: لا يمكن لأي أمة أن تتطور حينما تكون تابعة لأمة أخرى

العرب (14.10.2011)

أعلن فضيلة الشيخ د. علي محيي الدين القره داغي الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين مباركته لقيام المجلس الوطني السوري الذي تشكل مؤخرا, ودعا المجلس أن يقدّر الثقة التي حظي بها من هذا الشعب المجاهد, وأن يحفظ الأمانة ويكون في مستوى الآمال المعقودة عليه, وقال نحن في الاتحاد باركنا هذه الخطوة التوحيدية وندعم هذا المجلس, وخاصة بعد المساندة الكبيرة التي لقيها من قبل الشعب السوري الثائر من خلال ما سمي بجمعة «المجلس الوطني يمثلنا» وهذا دليل آخر على رفض هذا الشعب لشرعية النظام القائم الذي يطالب بإسقاطه منذ أشهر. جاء ذلك في خطبة الجمعة أمس بجامع عائشة رضي الله عنه بفريق كليب.

وكان فضيلته قد بدأ خطبته متحدثا عن التبعية وخطرها على الفرد والأمة الإسلامية قائلا: إن أخطر ما يصيب الفرد أو الجماعة والأمة، هي قضية التبعية التي إذا أصابت الفرد أو الجماعة أو الأمة تجعلهم معطلين عن التطوير، وفاشلين عن التفكير، والتنظير، يصبحون مقلدين لغيرهم، يتحركون بحركتهم، ولا يهتدون إلى الحق سبيلا، لأن التبعية والتقليد تعطيل للعقول، وهي من أعظم نعم الله سبحانه وتعالى على الإنسان، والله سبحانه وتعالى أكرم الإنسان وميزه عن سائر خلقه بالعقل، وهو ما يدخل في قوله سبحانه وتعالى (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ)، وسجد الملائكة لآدم لأن الله سبحانه وتعالى خلقه بيده، ثم نفخ فيه من روحه، وهذه الروح هي التي تحمل الحياة، وتحمل العقل والتمييز والإدراك، وبهذه الصفة والتمييز سجدت له الملائكة، وأخضع الله سبحانه وتعالى له أي لآدم وللإنسان كذلك الكون كله، لهذه النفخة الربانية التي توجد في داخل الإنسان. فإذا قام الإنسان أو الجماعة أو الأمة بتعطيل هذه النفخة، وبتعطيل هذه العقول، وبتعطيل ما في داخل الإنسان من أجهزة للنظر والتدبر والتفكر، فإنه لن يبقى لهذا الإنسان ميزة، وإنما أصبح مثل الإنعام بل هو أضل كما وصفهم الله سبحانه وتعالى.

ورأى أن الإسلام شن -وخاصة القرآن الكريم- هجوما خطيرا وكبيرا على هؤلاء الذين يعطلون عقولهم، ويقلدون غيرهم ويتبعونهم حتى ولو كانوا آباءهم أو أجدادهم أو غير ذلك، فقال سبحانه وتعالى في وصف الجاهليين الذين ضلوا الطريق، والذين لم يهتدوا إلى الله سبحانه وتعالى، ولم يهتدوا إلى الحق، إنهم عطّلوا عقولهم حينما قالوا (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ) وفي آية أخرى «مُقْتَدُونَ» فهم يقتدون ويقلدون غيرهم، وبالتالي عطلوا عقولهم عن التفكير، ولذلك قال لهم رسولهم (أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ)، تعالوا وفكروا وبهذا الأسلوب اللين والجميل والحواري العظيم، فيقول انظروا وقارنوا فيما بينكم من تقليد، ومن أشياء الجاهلية في العقيدة وفي السلوك والأخلاق وفي التصرفات والسلوكيات، قارنوها مع ما جاءت من عند الله وما عند آبائكم. كان المفروض أن يقوموا على أقل التقدير بمجرد مقارنة, ولكنهم بما أنهم أصبحوا مقلدين عطلوا عقولهم تماما، فقاموا وأجابوا الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك الرسل السابقين قالوا (إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ) مباشرة دون تدبر، ودون نظر ودون مقارنة ودون مقابلة أو موازنة، نحن نسير على خطة آبائنا أو خطة هؤلاء الجاهليين السابقين الذين رسموا هذا الطريق، الذي لا يقبل به أي عاقل، ففي مجال العقيدة أي عاقل يقبل أن يكون إلهه مصنوعا من التمر في الصيف، ثم بعد ذلك يأكل إلهه، وأي عاقل يقبل أن يسجد ويخضع، هذا الإنسان العظيم الذي نفخ الله فيه من روحه وأعطاه هذا العقل، أن يسجد لحجر لا يضر ولا ينفع، ومع ذلك ردوا على هؤلاء الرسل وردوا على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم بهذا القول (إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ)، فماذا كانت النتيجة حينما عطلوا عقولهم، (فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) انتقم الله منهم فأهلكهم وعذبهم وجعلهم في الحضيض.

في خطبته الثانية تحدث القره داغي بقوله: إذا كنا قد تحدثنا عن خطورة التبعية والتقليد لأمتنا الإسلامية، وأنها تعطل العقول وتجعل العقول مشلولة والأمة مشلولة، متخلفة غير متحضرة، فإن الربيع العربي أو الثورات العربية التي ضحّت في سبيلها هذه الشعوب بدمائها الزكية وبكل ما هو غال وثمين، يراد لها مرة أخرى أن تعود إلى التبعية التشريعية والسياسية والفكرية والثقافية للغرب، نحن لا نشك ولا أحد من المسلمين، ولا يجوز أن ننكر الجميل من أي شخص، من أحسن إلينا نقول له أحسنت، ومن أساء إلينا نقاوم هذه الإساءة، ولا يجوز لهذه الشعوب أن تقبل بأي تبعية, بل إذا كانت قد تحررت من هذا الظلم، فلا تتحرر من الاستعمار والاستبداد! فلا يجوز لهذه الشعوب أن تفكر أي تفكير إلا في دائرة الحرية، ودائرة العقل الذي يعتبر من أعظم نعم الله سبحانه وتعالى على هؤلاء العباد، فمن هنا يجب أن يكونوا واضحين في تعاملهم، نحن تعاملنا معكم يا أيها الغرب والشرق تعاملا على أساس الاحترام المتبادل، تعاملا دون التدخل في الشؤون الداخلية لأي أحد، كما لا يجوز لنا أن نتدخل في اختيار أحزابهم اليمينية أو اليسارية فلماذا يتدخلون في شؤوننا! حتى في اختيار شريعتنا، أصبحت المعركة اليوم حول قضية الشريعة، رغم أن الشريعة ليست مرتبطة بالأحزاب السياسية، الشريعة هي شريعة الله، هي الشريعة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة، هوية الأمة، كرامة الأمة «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ» أي شرف لك ولقومك, هؤلاء حاولوا دمج أو ربط الشريعة مع الأعمال السياسية، خاصة بالمتشددين من السياسيين، أو من الإرهابيين هؤلاء, خاصة أن الإرهابيين بعيدون كل البعد عن حقيقة هذه الشريعة. فالإسلام المعتدل هو المنهج الوسط الذي جعله الله خيرا لهذه الأمة ورحمة للعالمين وشفاء لما في الصدور, فلذلك نداؤنا من هذا المنبر لهذه الشعوب المسلمة أن تميز بين ما هو جميل وما يدخل في باب التبعية، فمن أولى الواجبات على هذه الشعوب أن تحافظ على هُويتها.

وقال: أحب أن أنوه بأنه منذ أسبوع قد توصلت أطراف المعارضة السورية إلى الإعلان عن نجاحها في الاتفاق بين عدد كبير من أطرافها, وذلك من خلال التوصل إلى تشكيل ما سمي «المجلس الوطني للثورة السورية» وقد ضم هذا المجلس أحزابا ومستقلين من كل الطيف السياسي السوري من الداخل والخارج. وبهذه المناسبة الطيبة، نحن في الاتحاد باركنا هذه الخطوة التوحيدية, وندعم هذا المجلس, وخاصة بعد المساندة الكبيرة التي لقيها من قبل الشعب السوري الثائر من خلال ما سمي بجمعة «المجلس الوطني يمثلنا» وهذا دليل آخر على رفض هذا الشعب لشرعية النظام القائم الذي يطالب بإسقاطه منذ أشهر، ولهذا فإن على المجلس المذكور أن يقدّر هذه الثقة التي حظي بها من هذا الشعب المجاهد, وأن يحفظ الأمانة ويكون في مستوى الآمال المعقودة عليه، قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه: (إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها) رواه مسلم. وندعو هذا المجلس إلى مزيد من فتح أبواب الحوار مع كل التشكيلات والجهات الحزبية والمستقلة في الداخل والخارج التي لم تلتحق بعد به حتى تكتمل الصورة الموحدة لكل من يعارض هذا النظام المستبد الظالم, ويطمح إلى سوريا جديدة يسودها العدل والحرية والتداول السلمي على السلطة في ظل احترام الهوية الإسلامية باعتبارها هوية غالبية الشعب, مع احترام حقوق جميع الأقليات الدينية والعرقية التي تشكل هذا الشعب السوري البطل. وختم خطبته مطالبا برلمانات العالم العربي والإسلامي والعالم الحر وحكوماتها بدعم المجلس الوطني السوري، والوقوف مع الشعب السوري المجروح والمظلوم بكل قوة، فقد قال تعالى: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ) [هود:113]. ولنعلم جميعا أن من سنن الله تعالى أن مصير الظالم الفاسد المستبد إلى الزوال فقال تعالى: (الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ

حسن عبد العظيم : مشاركة المعارضة في الحكومة "تجميل للسلطة"

الراصد (14.10.2011)

دت هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في سورية على المبادرة الروسية حول امكانية استضافة موسكو لجلسات حوار بين المعارضة والسلطة بأن دمشق وليس أي مكان آخر ستكون ساحة لجلسات الحوار بعد ان يهيئ النظام "المناخ الملائم" للحوار , فيما رأت ان الشعب وليس أي جهة أخرى هي التي تمنح الشرعية لأي حزب أو تكتل سياسي , واذ أشارت الى وجود محاولات من قبل (المجلس الوطني السوري) لـ "الاستئثار واحتكار" صوت المعارضة لنفسها وان تغييب التيار القومي في مؤتمر اسطنبول مقصود, دعت "الحكماء والعقلاء" في (المجلس) أن يعملوا على وحدة المعارضة وفق رؤية وثوابت وطنية مشتركة , في الوقت الذي طالبت بآلية مدنية لـ"حماية" المدنيين من العنف من خلال الضغوط السياسية و ليس عبر التدخل العسكري , فيما رأت ان لها الحق بان تتواصل مع أي هيئة أو مؤسسة دولية لكن بشكل علني وواضح كونها معارضة وطنية وجزء من "البديل الديمقراطي" , كما شددت الهيئة على عدم وجود قنوات للحوار مع السلطة واعتبرت مشاركة المعارضة في الحكومة هو "تجميل للسلطة".

وأشار المحامي حسن عبد العظيم، المنسق العام لهيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي في سورية في حديث خاص لـ شام برس الى وجود محاولات من قبل (المجلس الوطني السوري) لـ"الاستئثار واحتكار" صوت المعارضة لنفسها , مذكراً بأن السلطة ومن خلال نهجها "الشمولي" و"احتكار السلطة" على مدى عقود لم تستطع إلغاء الاحزاب السياسية ، اضعفتها نعم ,لكن لم تلغيها من خلال عدم الترخيص لها وممارسة المضايقات ضد أعضائها وملاحقتهم واعتقالهم , فإذا كانت السلطة لم تستطع إلغائها وبالتأكيد لا يستطيع "المجلس الوطني" إلغائنا أو إلغاء أي قوة أو تيار .

ولفت عبد العظيم الى وجود شخصيات ضمن "المجلس الوطني" من لديه الرغبة في إلغاء وإقصاء وتهميش دور هيئة التنسيق , مؤكداً ان البعض يريد اعتبار "المجلس" هو الممثل الوحيد للشارع " المنتفض " والمعارضة وهذا خطأ أمل عبد العظيم ان لا يتكرر , مشدداً على ان هيئة التنسيق تستطيع أيضا أن تخرج مظاهرات ولافتات تعتبر هيئة التنسيق الممثل الشعبي للحراك ,واصفاً هذه التصرفات بالخطرة تؤدي الى تقسيم الشارع بدلا من أن توحده .

ودعا المنسق العام لهيئة التنسيق "الحكماء والعقلاء" في (المجلس) أن يعملوا على وحدة المعارضة وفق رؤية وثوابت وطنية مشتركة , وبعيداً عن الطرح الإيديولوجي والعقائدي وبعيداً عن المهاترات الاعلامية.

من جهة أخرى رأى المحامي المعارض ان وزير الخارجية وليد المعلم ومن خلال تهديده للدول التي تعترف بالمجلس الوطني بانه "حاول ممارسة ضغوط على الدول لعدم الاعتراف بـ"المجلس" معتبراً ان الدول "غير ملزمة" بالاستجابة

لهذه الدعوة", وان الشرعية لأي كيان أو تكتل سياسي يستمد شرعيته من الشعب وليس من السلطة , منوهاً ان دول العالم كانت تعترف فقط بالحكومات القائمة في مختلف البلدان , لكن بعد أحداث 11 أيلول في أمريكا وفي ظل ما يجري في العالم من مطالب للحريات الاساسية وحقوق الإنسان وخصوصاً في دول العالم الثالث,بدأت الحكومات تتصل بقوى واحزاب المعارضة لننظم "الشمولية " للتعرف على هذه القوى ,وماذا تمثل وما برنامجها إن كان سلمياً او قائماً على العنف ,وعندما اسست هيئة التنسيق الوطني في دمشق اتصلت بنا عدة جهات وسفارات للتعرف على نرنامجنا ، مشدداً على ان الهيئة لم تطلب الاعتراف بها , بل عرفت نفسها كجزءا من الشعب , معتبراً أن المعارضة اليوم يمثلها تجمعين كبيرين هما هيئة التنسيق الوطني المعارضة في الداخل والتي تم 15 حزب وغالبية الشخصيات الوطنية المستقلة المعارضة في الداخل والخارج , والطرف الأخر "المجلس الوطني" الذي شكل في تركيا مؤخرا ووحد أطراف جديدة التيار الإسلامي " الإخوان المسلمين " والتيار الليبرالي و"إعلان دمشق" , غامزاً في قناة "المجلس الوطني" انه يحاول الاعتراف به ككيان سياسي , لافتاً الى أن طلب التدخل الخارجي أو العسكري في أي دولة يتطلب من "كيان سياسي معترف به على غرار "المجلس الانتقالي" في ليبيا , وذكّر هنا ان "المجلس الانتقالي الليبي" شُكل وتم الاعتراف به عربياً ودولياً, وبعدها طلب المجلس من الجامعة العربية التدخل وبدورها الجامعة العربية طلبت من مجلس الأمن التدخل عسكريا في ليبيا .رافضاً في الوقت نفسه التشكيك بنوايا أعضاء "المجلس".

كما أشار الى أطراف في "المجلس الوطني" التي كانت سابقا تشارك في "الاستبداد" الداخلي وتتحدث اليوم وتطلب تدخل عسكري , ونحن كهيئة نطالب بآلية مدنية لـ"حماية" المدنيين من العنف والاعتقال , وذلك من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية التي لا تمس مصلحة الشعب , و ليس عبر التدخل العسكري.

وكشف أن الاجتماع الذي عقدته المعارضة في الدوحة تم الاتفاق خلاله على تشكيل "إئتلاف وطني موحد" للمعارضة السورية في الداخل والخارج , حيث تم الاتفاق بحسب عبد العظيم على مشروع بيان وعلى آلية تنظيمية للمعارضة بحيث تكون القيادة في الداخل باعتبارها تتعامل مع الوقائع بشكل مباشر وعلى الأرض على أن يكون لها أمتداد للخارج .

وتابع عبد العظيم "أصدرنا كهيئة بيان موافقة على هذا المشروع بهدف توحيد المعارضة في إئتلاف موحد ورؤية سياسية مشتركة وليست رؤية عقائدية إيديولوجية غير قابلة للتلأويل حيث تضم مايلي :

1_ إسقاط النظام "الاستبدادي الأمني" وبناء دولة ديمقراطية برلمانية تعديدية تداولية.

2_ رفض العنف والأنجرار إلى التسلح.

3_ رفض النعرات الطائفية والمذهبية .

4_ رفض التدخل الخارجي وخصوصا العسكري لأنه يؤدي إلى تدمير الدولة وليس النظام ويعرض وحدة سورية إلى الخطر . مؤكداً ان هذه الرؤية لم يتم التوصل إلى اتفاق حولها مع "المجلس" , وقد أجرينا مؤخراً محاولات لاستكمال هذا الاتفاق مع "المجلس الوطني" على أساس هذه النقاط للاندماج في كتلة معارضة موحدة يعبر عن الحراك الشعبي ودور الشباب والتي يجعل من خلالها إمكانية تسريع التغيير الديمقراطي وتجنيب سورية المزيد من الخسائر في الأرواح والاقتصاد , مؤكداً وجود شخصيات من المجلس رفضت أن تكون القيادة في الداخل .

ولفت المنسق العام لهيئة التنسيق إلى تعمد البعض في المجلس تغييب التيار القومي في الداخل عن الاجتماع الاخير في تركيا ,مشدداً على أن أي تجمع للمعارضة يجب أن يحرص أن يضم كل أطياف المعارضة وكل الشخصيات التي تمثل هذه التيارات مؤكداً أن الهيئة طلبت من المجلس الوطني عقد لقاءه الأخير في دولة عربية مثل بيروت أو القاهرة لكن أعضاء المجلس اصروا على عقد اللقاء في اسطنبول ومع ذلك رحبنا به وطالبناه بالعمل على توحيد المعارضة.

واذ اعتبرعبد العظيم "الاستبداد" والحكم "الشمولي" و"احتكار السلطة" يضر بسورية ، فان التدخل الخارجي والعمل العسكري أخطر من "الاستبداد" لانه قد يؤدي إلى احتلال أو تقسيم أو إلى توترات طائفية كما حدث في العراق .

وفي رده عن سؤال حول سهولة اللقاء مع السفير الامريكي واستحالة اللقاء مع النظام , رأى عبد العظيم أن اللقاء مع السفير الامريكي يختلف عن اللقاء مع النظام, فالسلطة لا تعترف بنا كقوة وأحزاب ومعارضة بل تقول أن هناك شخصيات من المعارضة ,وهي تنكر وجودنا أساساً ,والحوار يتطلب اعتراف متبادل ونؤكد هنا كهيئة أنه لا يستطيع أحد بما فيه السلطة إنكار وجودنا.

وتابع المنسق العام لهيئة التنسيق "نحن كمعارضة وطنية جزء من "البديل الديمقراطي" , والاطراف العربية والإقليمية والدولية من حقها أن تتعرف على هذا "البديل الديمقراطي" وينغي أن تكون اللقاءات في وضح النهار وليس سرياً, مذكرا بأن التجمع الوطني الديمقراطي من تاريخ 2001/12/23 أعلن برنامجه السياسي وزارنا ممثلين عن السفارات الهولندية والتشيكية والفرنسية و الإسبانية بين 2001 و 2005 ليتعرف على برنامج التجمع , كذلك عندما شُكلت هيئة التنسيق الوطني أردات أطراف دولية وإقليمية التعرف على برنامج الهيئة ورؤيته السياسية اذا كانت ديمقراطية سليمة أو تحتوي على العنف , ويحق لنا أن نتواصل مع أي هيئة أو مؤسسة دولية لكن بشكل علني وواضح.

وبيّن عبد العظيم ان السفير الامريكي خلال زيارته مكتب هيئة التنسيق الوطني أراد أن يتعرف على برنامج الهيئة بعد أن "تحسس" بان الهيئة تمثل شريحة من المعارضة في الداخل والخارج, متهماً السلطة بإثارة "الذوبعة" حول هذه الزيارة ,لافتاً إلى أن السفير الاسباني وقبل يوم واحد زار مكتب الهيئة ولمدة ساعة ونصف ولم تحدث أي إشكالية او بلبلة , كما زارنا قبله وفد السفارة الصينية , وأكد عبدأطلعنا السفير الأمريكي على رؤيتنا من خلال الرفض القاطع للتدخل العسكري وأننا كهيئة نعمل على بناء دولة ديمقراطية تعددية , مجدداً ترحيبه في أي جهة تريد التعرف على برنامج الهيئة .

ورأى عبد العظيم " ان النظام الى الآن ليس لديه نية بالاعتراف بالمعارضة أو بالأزمة أو حتى بـ"الانتفاضة السلمية" التي تطالب بـ"الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء حكم الحزب الواحد" , بل دأب (النظام) على وصفها بأنها مؤامرة خارجية وفتنة وعصابات مسلحة وتعامل معها على هذا الاساس "الحل الأمني" , مردفاً ان ما يقال عن الحوار ما هو الا محاولات من قبل السلطة لكسب الوقت لإنهاء حالة الاحتجاج "السلمي" من جهة , ولكي يظهر أمام الدول الخارجية أن السلطة تسعى للحوار مع المعارضة من جهة أخرى , مجدداً موقف الهيئة من الحوار أننا لا نذهب إلى الحوار قبل توفر "المناخ الملائم له", من خلال إنهاء "الحل الأمني" وسحب الجيش والأمن من المدن والبلدات, والسماح بالتظاهر السلمي , وإطلاق سراح المعتقلين السياسين و, الاعتراف بالمعارضة كطرف سياسي , وعند تحقيق هذه المطالب تعهد عبد العظيم بأن يأتي بوفد يمثل كل أحزاب المعارضة في الداخل والخارج وحتى من شباب الحراك " التنسيقيات " من أجل وضع مشروع دستور جديد وقانون انتخابات وأحزاب وجمعيات وقانون الإعلام .

وشدد المعارض السوري ذو الثمانين عاماً على "ان هيئة التنسيق لا تبحث عن مكاسب حزبية أو أي كسب ذاتي او شخصي بل تبحث عن حل أزمة وطنية عميقة , معتقداً أن الأزمة الحالية هي امتداد لأزمة الثمانينيات التي رأى أن ملفاتها ما زالت عالقة حتى اليوم ,سواء ملف حالة الطوارئ و"الاعتقال السياسي" والمفقودين والمنفيين والمبعدين , الى جانب قانون 49 لعام 1980 الذي يجرم من ينتسب لـ"لإخوان المسلمين" و"ملف الأكراد " , معتبراً الأحداث الجارية جاءت لتعمق من هذه الازمة , مكرراً حرص الهيئة على حل هذه الازمة بالطرق السياسية السلمية ,للانتقال بسورية إلى شاطئ الأمان بأقل الخسائر .

وعن سؤالنا حول ضمانات خروج الجيش من البلدان والمدن ان لا تقوم مجموعات مسلحة بالاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة كما تطالب المعارضة , اقترح عبد العظيم مبادرة وصفها بالـ"محك" الحقيقي لسلمية الحراك , بان يعود الجيش إلى ثكناته وسحب الأمن والسماح بالتظاهر السلمي دون أي قيود بوجود عناصر من الشرطة فقط , هنا يظهر إن كان الحراك مسلحاً أو سلمياً , مستدركاً بتوجيه دعوة الى المتظاهرين بتطويق واحتواء العناصر المسلحة في حال فإذا تعذر ذلك يطلب هنا مساعدة الأمن والجيش , واصفاً العناصر المسلحة في المظاهرة بأنها "أداة" لتشويه الحراك السلمي ,

ورأى عبد العظيم أنه هذا المقترح يبدأ الاحتقان والغضب وحالة العنف بالتراجع ويؤدي إلى اعتراف السلطة بالازمة وتبدأ بمعالجتها واصفا هذا المقترح بالمحك ,مكرراً رفض الهيئة لفكرة التسليح أو العنف .

وانتقد عبد العظيم للفيتو "الروسي الصيني" في مجلس الأمن , لأن القرار لا يحتوي على عقوبات او يدعو الى التدخل الخارجي , بل "يراعي" مطالب الشعب السوري وإقناع السلطة بضرورة تحقيق هذه المطالب , مستدركاً "لو كان هذا مشروع القارا الأممي يتضمن التدخل العسكري لكنا باركنا الفيتو الروسي الصيني, كا شفاً عن زيارة قام بها وفد من السفارة الصينية قبل يومين يضم السكرتير الأول في السفارة للشؤن السياسية بعد أن توضح لهم أن الهيئة هي حركة معارضة وطنية تتحرك في الداخل ولها برنامج سلمي, وطالبناه في تفسير موقف بلاده في مجلس الامن وحرصنا على العلاقات الودية والاحترام المتبادل بين الشعبين .

وحول الموقف العربي تجاه الأحداث في سورية , أشار عبد العظيم إلى أن الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي و خلال زيارته الأولى إلى دمشق , لم تكن لديه فكرة عما يجري في سورية, كان يعتقد أن سورية تتعرض لمؤامرة خارجية بسبب موقفه من القضية الفلسطينية ودعمه لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق , وفي الزيارة الثانية أدرك العربي أن المسألة ليست فقط السياسة الخارجية بل السياسة الداخلية للسلطة حيث استأثرت في الحكم من خلال حزب واحد وخلل في الاوضاع الاقتصادية بسبب سياسية اقتصاد السوق, فجاء الى دمشق وحمل مبادرة أكثر وضوحاَ, ليست كما نطمح لكنها أكثر تقبلاً دعت من خلالها السلطة إلى وقف العنف وسحب الجيش والسماح بالتظاهر السلمي وإطلاق سراح المعتقلين وإجراء حوار لترتيب عملية انتقال إلى النظام التعددي الديمقراطي , والسلطة بحسب عبد العظيم لم تستجب , معتقداً أن الهيئة قادرة على زيارة الجامعة العربية والعواصم العربية لكن أولويتها الآن هي توحيد المعارضة وبلورة آليات ومؤسسات ومكاتب هيئة التنسيق السياسية والإعلامية والشعبية , وبعد ذلك يمكن للهيئة أن نبعث وفد ليزور موسكو والقاهرة وتونس كون سورية جزء من الوطن العربي وجزء من العالم ,ونحن معنيين أن تكون علاقتنا إيجابية مع الدول العربية والإقليمية والدولية وعندما يكون لأي جهة معارضة مشروع وطني سلمي فإن الدول العربية والإقليمية تسعى إلى الاتصال بهذه الجهة .

وعن اقتراح رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي ميخائيل مارغيلوف باستضافة موسكو جلسات للحوار بين النظام والمعارضة , رأى المنسق العام لهئية التنسيق "أن أي حوار حقيقي وجاد يأتي بعد توفير "المناخات"التي ذكرناها سابقاً , مشدداً على ان دمشق وليس أي مكان بالعالم هي المكان الوحيد لاجراء الحوار كونه المشروع وطني ، ونحن كهيئة نعول على البعد الداخلي كأساس لأي تغيير سياسي , والبعد العربي يأتي في المرتبة الثانية ويأتي البعد الإقليمي والدولي كعوامل مساعدة ومكملة وليست أساسية .

ووصف عبد العظيم الموقف الروسي والصيني بالهام جداً كون البلدين لهم علاقات إيجابية ومؤثرة مع النظام تستطيع من خلال ذلك الضغط عيه للمطالبة بوقف "الحل الأمني" وتفعيل الحل السياسي أكثر من أي دولة أخرى, مطالباً هذه الدول الى جانب البرازيل والهند وجنوب إفريقيا للوقوف إلى جانب الشعب السوري ومطالبه العادلة , والضغط على السلطة من أجل الاعتراف بالازمة وضرورة التغيير الديمقراطي الشامل لبناء دولة برلمانية تكون نموذجا للمنطقة .

وحول وجود مبادرة روسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها شخصيات من المعارضة رأى عبد العظيم أن مشاركة المعارضة في السلطة هو "تجميل للسلطة", معتبرا أن الازمة تحتاج إلى تغيير بنيوي كامل للنظام وللسلطة والدولة والمؤسسات ,لتكون الإرادة للشعب وهو مصدر السلطة

واذ جدد نفيه بعدم وجود قنوات حوار مباشرة مع السلطة كشف عبد العظيم لـ شام برس عن اتصالات من قبل هيئة الحوار الوطني برئاسة نائب الرئيس فاروق الشرع , وذلك بعيد تشكيل "المجلس الوطني" في تركيا , كما تلقى اتصالاً من عضو بهيئة الحوار وصفه بالصديق رفض الكشف عن اسمه وذلك بعد المؤتمر الاخير للهيئة يوم الخميس الماضي , حيث دُعيت هيئة التنسيق للحوار , ردت هنا الهيئة انه " لم يحدث أي جديد على الأرض " .

لم نتسرع باتهام أي جهة باغتيال تمو لانه سيكون اتهام سياسي..

وحول اغتيال المعارض الكردي البارز مشعل تمو حمل المنسق العام لهيئة التنسيق السلطات مسؤولية الكشف عن ملابسات حادثة الاغتيال ,والجهات التي تقف وراء هذه الجريمة , مشدداً على عدم التسرع باتهام أي جهة لانه سيكون بحسب عبد العظيم اتهام سياسي , وكون تمو ينتمي الى طرف قومي في سورية تزيد مسؤولية مضاعفة على السلطة لكشف المسؤولية ومعاقبة الفاعلين, معتبراً استمرار دوامة العنف واغتيال شخصية معارضة لها تداعيات خطيرة, معزياً سورية وشعبها العربي والكردي باستشهاد تمو.

وحول دعوة العقيد المنشق الفار رياض الأسعد قائد ما يسمى "جيش سورية الحر" دول العالم بامداده بالسلاح , رفض عبد العظيم فكرة التسلح معتبراً ان قوة "الحراك الشعبي" بسلميته ونبذ العنف والطائفية .

يشار الى ان حسن عبد العظيم أحد أهم الوجوه السياسية المعارضة على الساحة السورية , تزعم الحركة الناصرية بعد رحيل الدكتور جمال الأتاسي سنة 2000، وواصل السير على خط التحالفات الحزبية في "التجمع الوطني" و"إعلان دمشق"، وتولى أخيراً موقع المنسق العام لـ"هيئة التنسيق الوطني"، التي تمثّل اليوم ائتلافاً علنياً كأكبر ائتلاف سوري معارض من نوعه، ويضم 15 حزباً سورياً معارضاً، عربياً وكردياً، منها أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي

وأحزاب تجمع اليسار الماركسي وأحزاب الحركة الوطنية الكردية، بالإضافة إلى ممثلين عن العديد من القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية السورية.

قضية المعارضين السوريين في سباق الأولويات .. روزانا بومنصف

النهار (14.10.2011)

تتابع مصادر ديبلوماسية بدقة تطورات ما كشفته الاجهزة الامنية في لجنة حقوق الانسان النيابية مطلع الاسبوع الحالي وكيفية حصول عمليات خطف على الاراضي اللبنانية لمعارضين سوريين او اختفائهم كما هي الحال مع شبلي العيسمي. اذ ان هذا الملف ، الذي طغى عليه موضوع ملف الاجور والاضراب العمالي الذي كان منتظرا يوم الاربعاء المنصرم مما ادى الى انشغال الحكومة اللبنانية بالمفاوضات لنزع فتيل الاضراب ومنعه، يمكن ان يكون مصدر ازعاج للحكومة من حيث لا ترغب. فهناك نموذج بسيط لهذا الانزعاج ابداه كل من نواب " حزب الله" والتيار الوطني الحر في دفاعهم في مناقشات اللجنة النيابية عما طاول المعارضين السوريين بذريعة ان ذلك ينطوي على اتاحة المجال امام معارضي النظام السوري وادانته والعمل على اسقاطه ايضا. لكن الامر الاخير على اهميته يبقى على هامش الموضوع الاساسي الذي سيكون مفتوحا الاسبوع المقبل على امكان تصعيد سياسي. اذ ينتظر الاستماع في لجنة حقوق الانسان النيابية الى مسؤولي القضاء في شأنه بما يمكن ان يفجر ازمة جديدة حتى لو منع رئيس المجلس نبيه بري احالة الموضوع على الهيئة العامة لعدم المجيء بالحكومة امام المجلس واحراجها به . وما حصل في لجنة حقوق الانسان يكتسب ابعادا محلية وخارجية مؤثرة جدا على لبنان ككل في حين ان الحكومة يجب ان تتحمل مسؤوليتها في هذا الاطار.

فهناك من جهة المعارضة الداخلية التي تفيد معطيات انها تحضر سؤالا للحكومة من غير المستبعد ان يتحول استجوابا يطاول غض النظر الرسمي عن الخرق العسكري السوري للاراضي اللبنانية في عرسال كما يطاول حوادث الخطف التي حصلت على الارض اللبنانية من دون المضي قدما في التأكد او التثبت من هذه الحالات وتاليا تجاوزها على اساس المعالجة الداخلية على مستوى ثنائي بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية. في حين تقول مصادر المعارضة انها تأخرت كثيرا في اعداد هذا السؤال خصوصا ان ما يحصل لا يمت بصلة الى اتهامات وحملات بالمساس بامن سوريا على ارضها بل يطاول مساس النظام السوري بامن لبنان وسيادته. اذ هناك اتفاقات ترعى العلاقات بين البلدين بحيث اذا اضطرت المؤسسات او الاجهزة اللبنانية الى توقيف مواطن سوري على الارض اللبنانية بناء على طلب قضائي سوري فانما تقوم بذلك الاجهزة الامنية والقضائية اللبنانية. اما ما حصل حتى الان فهو تعد لسيادة لبنان وسكوت السلطة عنه يجعلها مسؤولة امام اللبنانيين وامام الخارج ايضا. ثم ان الخطف او اختفاء الاشخاص يحصل، وكأنما ما يحصل يعتبر امرا عاديا وكأنما سكوت الحكومة على ذلك هو امر عادي ايضا ومسلم به نتيجة ما اعتاد عليه اللبنانيون خلال اعوام الحرب. وينطوي الموضوع، في رأي مصادر عدة، على مفارقة غريبة لا يمكن تجاهلها. اذ ان اعتراف جهات رسمية بحصول هذه العمليات يفترض ان يؤدي بالمعارضة التي نشأت ككيان يتمتع بتأييد غالبية اللبنانيين على اثر تطورات ادت الى انسحاب القوات السورية من لبنان، الى طلب اجراءات بحق سفير الدولة المسؤولة عن ذلك في حين ان المعارضة لا تستطيع الذهاب الى هذا الحد بعد اعوام طويلة من المطالبة بعلاقات ديبلوماسية بين لبنان وسوريا. لكن الحد الذي قد يكون مقبولا او منطقيا في ظل ظروف مماثلة محاسبة الحكومة وتحميلها مسؤولية تقاعسها عن امن البلد ومواطنيه.

من جهة اخرى يرتقب ان يكون الموضوع مثار متابعة دولية في الامم المتحدة كما لدى الدول المؤثرة بما يطاول الحكومة لجهة قدرتها على حماية المقيمين على ارضها والمحافظة على السيادة اللبنانية. ويتوقع ان ترد قريبا التقارير التي تفند سجل الحكومة في هذا الاطار علما ان موضوع المس بالمعارضين السوريين في لبنان هو موضوع بحث وتساؤل من الدول المؤثرة والمهتمة والتي تخشى ان يتحمل لبنانيون تبعات ما يحصل في سوريا اذا قبل بما يحصل او تغاضى عنه.

ويكاد هذا الملف يوازي من حيث اهميته ملف تمويل المحكمة لجهة الاحراج الذي يتسببه للحكومة او لرئيسها تحديدا علما ان هذا الاحراج يطاول ايضا موقع الرئاسة الاولى. اذ يخشى مطلعون ديبلوماسيون ان يكون تحييد الرئاسة الاولى نفسها عن التأثير في الداخل في قضايا اساسية وعدم نجاحها في فرض امر ايجابي كالحوار مثلا او تولي معالجة "التعديات" السورية على السيادة اللبنانية اثر على ايجابية الرهان على هذا الموقع في تعديل الامور في لبنان

وعلى نحو مبكر جدا. ومع ان الدول المؤثرة تعرف امتدادات النظام السوري في لبنان، فان هناك حكومة حاولت ان تفرض نفسها وتسوق ايجابيات لوجودها على قاعدة انها للجميع وهي مسؤولة في نهاية الامر عما يحصل في لبنان. وتاليا فهي تتحمل مسؤولية ما يحصل امام الهيئات الدولية الانسانية ولجان حقوق الانسان بما يمكن ان يحرج لبنان وصورته اكثر بكثير من الاحراج الذي يطاوله الان على صعد عدة.

حول الدفاع عن النظام السوري من لبنان .. وليد شقير

الحياة (14.10.2011)

تزداد التعقيدات الكامنة والظاهرة في لبنان، والتحديات المطروحة على القوى السياسية فيه وعلى الحكومة، بشكل ينذر بانتهاء صلاحية المعادلة السياسية التي جاءت بالحكومة الحالية والتي أرست غالبية جديدة، بعد إطاحة زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري من رئاسة الحكومة، في كانون الثاني (يناير) الماضي.

فهذه المعادلة، حين أنتجت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، فهمها البعض على أنها تعبير صادق عن ميزان القوى الفعلي على الأرض بحكم القوة التي يتمتع بها «حزب الله» وحلفاء سورية في الحياة السياسية اللبنانية والتي لا يمكن احتسابها خارج إطار تأثير السلاح وفائض القوة الذي يتمتع به الحزب ودمشق والذي يمتد الى مؤسسات فاعلة، لا سيما الأمنية منها. والبعض الآخر فهم هذه المعادلة على أنها وسيلة للحؤول دون انفجار الوضع السياسي والأمني في البلاد نتيجة الخلاف على المحكمة الدولية الخاصة بلبنان واتهامها أفراداً من «حزب الله» بالتورط في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ونتيجة الخلاف على الخيارات الإقليمية للبنان وانقسام الطبقة السياسية فيه وبالتالي الصراع على السلطة، أي إنها معادلة تسمح بهدنة يمكن العمل على إطالتها قدر الإمكان لتجنب الانفجار ريثما تتيح الظروف الخارجية المحيطة بالبلد إيجاد الضوابط الإقليمية التي تحول دون هذا الانفجار. وهو الفهم الذي اعتمده ميقاتي مبرراً لنفسه القبول بمنصب رئاسة الحكومة، لعله يوفر على البلد التصعيد المحتمل.

جميع الأطراف المعنيين بهذه المعادلة، سواء كان فهمهم لها أنها انعكاس لميزان القوى، أم أنها موقتة من أجل توفير أي انفجار على البلد، داهمهم الربيع العربي، لا سيما انتقال عدواه الى سورية.

وفي حين بدا أن على لبنان أن يتأقلم مع أحداث الربيع العربي وتطوراته والتغييرات التي تنجم عنه للإفادة منها حيث يستطيع، وتحييد نفسه عنها حيث لا تسمح له محدودية قدراته بمماشاتها، ظهر في شكل تدريجي ميل الى اتجاه يقوم على معاكسة الربيع العربي ومجافاته. فبعد أن كان هناك شبه إجماع على أن منشأ الانتفاضات العربية هو الشعوب نفسها، بات هناك من يغلّب نظرية المؤامرة الخارجية التي تقف وراء تطوراته. وإذا كان من أثر لهذا الافتراق في التعاطي مع الثورات، فهو تعميق الانقسام اللبناني الراهن، حتى داخل أطراف المعادلة التي أنتجت الحكومة الحالية. وما يزيد من وطأة هذا الانقسام حول تلك المعادلة على الوضع السياسي اللبناني أن القيادة السورية عادت الى اعتماد قاعدة قديمة، هي أن الإمساك بالسلطة في لبنان وإدارة شؤونه هي وسيلة أساسية للدفاع عن النظام في سورية. وإذا كان لهذه القاعدة ما كان يبررها في السابق، وهو أن الهجمة على سورية كانت من الخارج بعد احتلال أميركا العراق وتفاعلات اغتيال الحريري على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولأن دولاً سعت الى استخدام لبنان من أجل إضعاف النظام السوري وفرض شروط عليه، فإن هذه القاعدة غير صالحة الآن في ظل غلبة العامل الداخلي السوري على عملية تهديد النظام قياساً الى العامل الخارجي. فهي كانت صالحة في السابق لأن الداخل السوري بغالبيته، كان مسانداً للنظام في وجه التهديد الخارجي الذي كان لبنان أحد أبوابه المفترضة. والعودة الى اعتماد قاعدة الدفاع عن النظام في لبنان توحي بفرضية خيالية وغير واقعية، هي أن هناك في لبنان من يستطيع العمل على تهديد النظام، وهو أمر لا يقتنع به أي عاقل في وقت يقف بعض الخارج الذي تفوق قوته ونفوذه إمكانات لبنان مثل إيران والعراق وروسيا والصين وغيرها، الى جانب النظام... ضد الداخل السوري.

لا تقف أضرار العودة الى اعتماد قاعدة الدفاع عن النظام من لبنان عند حدود التوهم بأن المعركة تخاض بهذا الشكل، بل تتعداها الى تهديد المعادلة السياسية اللبنانية الراهنة. فهذا التوهم يقود الى تصرفات قديمة تزداد كل يوم: فلتان على الحدود، فلتان أمني في بعض المناطق حيث تجري عمليات خطف، فلتان من قبل بعض الأجهزة الأمنية وفلتان على الصعيد السياسي بحيث يجري الضغط على الحكومة من أطراف هم أعضاء فيها لإبلاغ رئيسها بالقدرة على افتعال المشاكل له، كما حصل في شأن المطالب العمالية الأخيرة.

إنها ممارسات تتعدى فهم البعض بأن المعادلة السياسية الراهنة هي انعكاس لغلبة فريق في ميزان القوى، أو أنها معادلة هدفها تفادي الانفجار. إنها تصرفات تنسف المعادلة القائمة لأنها تعيد لبنان الى الفوضى.

لا حسم في سوريا وجمود... في انتظار مصر .. سركيس نعوم

النهار (14.10.2011)

اثارت تركيا "حزب العدالة والتنمية" الاسلامي الحاكم آمالاً كبيرة في نفوس غالبية الشعب السوري التي انتفضت على نظام آل الاسد. لا بل قوّت ثقتها بنفسها وبقدرتها على تحقيق التغيير رغم كل القمع. ولم تكن هذه الغالبية تخدع نفسها عندما اعتبرت ان تركيا المذكورة يمكن ان تساعد على الوصول الى الاهداف المرجوة. ذلك انها اعتمدت في موقفها المراهن على تركيا على امرين. الاول، العلاقة القريبة من التحالف التي قامت بين الجارتين سوريا وتركيا، والتي تُرجمت في سرعة اتفاقات تجارية واقتصادية وتعاون امني والغاء تأشيرات الدخول. كما تُرجِمت علاقة صداقة حميمة بين المسؤولين الكبار في البلدين.

ومن شأن الامر الاول هذا مساعدة الغالبية الشعبية في سوريا والنظام على التوصل الى صيغة اصلاحية مرضية، وتجنيب سوريا الثورة والقمع وربما لاحقاً الفتنة المذهبية فالحرب الاهلية. اما الامر الثاني، فهو المساعدة اللوجستية والامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية التي تستطيع ان تقدمها الـ"تركيا" المذكورة اعلاه الى غالبية الشعب السوري لتمكينه من تحقيق التغيير بنفسه في حال امتناع النظام عن القيام به. وما شجعها على التوقع الايجابي هذا كون تركيا قوة اقليمية كبرى اقتصادياً وعسكرياً وديموغرافياً، وكونها عضواً في حلف شمال الاطلسي وحليفاً لاميركا والغرب عموماً، وكونها صديقاً للعرب وربما ملاذاً لهم، وخصوصاً بعدما شعروا بتهديد ايران الاسلامية لهم وادركوا عجزهم عن مواجهته.

طبعاً اصيبت الغالبية الشعبية في سوريا بشيء من الإحباط جراء عدم صحة رهاناتها التركية بسبب التردد والبعض يقول "التذبذب" في مواقف حكومة "حزب العدالة والتنمية" الاسلامي. فهي مرة تنتقد نظام الاسد وتوبّخه وتتوعّده. ومرة تحاول "تطبيقه" للقيام بالاصلاح. ومرة تمهله اسبوعين للاصلاح. ومرة تقطع الاتصال به. ومرة تدعو الى سقوطه. كل ذلك أثار في عقول السوريين والعرب سؤالاً واحداً مهماً هو الآتي: ما هو الموقف الفعلي التركي "الاسلامي" من الثورة السورية؟ او بالاحرى ماذا ستفعل مع نظام الاسد الذي يقمع في رأيها شعبه؟

يقول متابعون اتراك وغربيون لتركيا "حزب العدالة والتنمية" الاسلامي، جواباً عن السؤالين المطروحين اعلاه، ان تركيا انتقلت نهائياً الى المعسكر المعادي لبشار الاسد ونظامه. وان المسؤولين الكبار في انقرة بدأوا منذ منتصف الصيف الماضي يتحدثون عن فقدانهم اي امل فيهما. فضلاً عن أن الحكومة التركية بدأت استضافة المعارضين السوريين على اراضيها ورعاية محاولاتهم تنظيم انفسهم بغية الاستمرار في الثورة. الى ذلك بدأ كبار الحكومة يعتبرون ان سقوط النظام السوري لن يمكن تجنّبه.

وفي اواخر ايلول الماضي رجّح رئيس الحكومة اردوغان ان يدمّر النظام السوري نفسه اذا توحّد شعب سوريا واستمر في المواجهة. لكن رغم ذلك كله، يتابع هؤلاء، تبدو الخيارات السورية امام تركيا محدودة. فهي تستطيع ان تفرض على نظام سوريا عقوبات "ناعمة"، وهذا ما ابلغه اردوغان لرئيس اميركا اوباما في نيويورك. وتستطيع ان تتخذ خطوات اخرى غير ناجعة عملياً. كما انها ستستمر في حملاتها على الاسد. ولكن في ما عدا ذلك لن تستطيع تركيا ان تقوم بشيء عملي في غياب توافق دولي واضح على تنفيذ مشروع معيّن في سوريا. وهذا يعني ان التدخّل العسكري التركي في سوريا مستبعد. إلا طبعاً اذا كانت مُسهِّلاً وشريكاً في تحالف دولي يتحرّك ضد الاسد لا مُقرِّراً.

تبعاً لذلك ماذا يمكن ان يحصل في سوريا؟

المصادر الديبلوماسية العربية والاجنبية تعتقد ان الوضع الحالي في سوريا سيستمر، اي لن يستطيع فريقا الصراع حسمه. كما انه قد يصاب بشيء من الجمود في انتظار انتقال مصر من المرحلة الانتقالية عبر الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية. اما لماذا مصر؟ فلأن هناك تشابهاً بينها وبين سوريا ولا سيما لجهة كون الجهة الأكثر تأثيراً في ثورة كل منهما هي الاسلاميين وخصوصاً "الاخوان المسلمين". فاذا تصرّفت هذه الجهة بعد "الفوز" باعتدال في مصر وعلى نحو يريح المصريين على تنوعهم اولاً، ويحترم معاهدات مصر مع الخارج ثانياً، ويمتنع عن تشجيع الارهاب بل

يشترك في مكافحته ثالثاً، فان الباب الغربي والعربي قد يفتح امام "اخوان" سوريا والذين مثلهم. ويبدأ التحرّك الخارجي الفعلي لمساندة ثورة غالبية الشعب فيها.

من «باب الحارة» إلى باب السباع .. حسين شبكشي

الشرق الأوس (14.10.2011)

في مسلسلات الدراما التلفزيونية السورية، وتحديدا فيما عرف بمسلسلات البيئة الشامية، كانت تبرز فيها شخصيات الزعامة والقيادة بشكل هو أقرب للأسطورة، لعل أشهر تلك المسلسلات كان مسلسل «باب الحارة» الذي أبرز شخصيات «الزعيم» و«العكيد» ومجد ومدح في دور «المقاومة» ضد الخائن والمحتل حتى فتن المشاهدون بما شاهدوه في عالم «باب الحارة» الافتراضي الجميل، وسعدت بنجاح المسلسل أبواق النظام السوري وقتها لأن ذلك يساعد على استمرار ترويج فكرة أنه نظام الممانعة ونظام المقاومة في الذهنية العربية.

لكن عالم التلفزيون شيء والواقع شيء آخر، فها هو الجولان لا يزال محتلا دون أن يشهد تمثيلية مقاومة واحدة بحقه، ولم يظهر في الحقيقة لا زعيم ولا عكيد. ولكن مشهد المقاومة الحقيقي اليوم في سوريا انتقل من باب الحارة الافتراضي إلى باب السباع الحقيقي.. باب السباع ذلك الحي السوري العتيق في مدينة حمص التي تحولت بجدارة إلى عاصمة الثورة السورية الحالية.

باب السباع كما يعرفه أهل حمص هو موطن الرجال «القبضايات» أو «الزقرتية» لا يهابون أحدا في الحق، أبناء مدينة عرفها سكانها باسم «حمص أم الحجارة السود» كما يتغنى بها سكانها في عرضتهم الشهيرة التي يتفاخر أهلها بأنهم أحفاد خالد بن الوليد المدفون فيها. حمص «جننت» النظام ولم يستطع بعتاده وصواريخه وجنوده ودباباته وطائراته القضاء على الثوار فيها ولا القضاء على المنشقين من الجيش القمعي والمنضمين للثورة بحمص تحديدا بأعداد مهولة. باب السباع هو نواة مستقبل سوريا وليس باب الحارة الافتراضي.

الثورة في سوريا تتطور بشكل نوعي مهم، أعداد القتلى لم يتوقف ونظام الإبادة الذي يمارسه النظام مستمر، ولكن كذلك الأمر بالنسبة للتخبط في إصدار القرارات، وخصوصا في الجانب الاقتصادي، احتجاج رجال الأعمال بقوة أجبر الحكومة على أن تتراجع عن قرارها بحظر الاستيراد، والليرة تواصل هبوطها حتى خسرت ما يقارب العشرين في المائة من قيمتها، النظام فعليا تمكن من أن يخسر أي تعاطف له مع الأكراد والعشائر بعد أن اعتدى على أكبر رمزين لهما، وهذه كلها عناصر تسريع القضاء على النظام من الداخل.

استمرار تهريب الذهب والعملات الأجنبية إلى الخارج وتحديدا إلى إيران مستمر، وكذلك خروج كبير لأسر المسؤولين في سفر جماعي إلى أوروبا الشرقية، مع الاعتقاد بأن المعارضة السورية ممثلة في المجلس الوطني السوري سيُعلن عن قبولها والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب السوري في فرنسا وبريطانيا وقطر قريبا جدا، مع زيادة الحديث عن وجود نواة انقلابية كبيرة داخل الجيش السوري وتستعد للحراك بعد الاعتراف الكافي بالمجلس الوطني السوري خارجيا، وهو أيضا سيكون متزامنا مع طلب تجميد عضوية النظام السوري في جامعة الدول العربية الذي قد يطرح في الأيام المقبلة.

الثورة الشعبية «كيفت» نفسها وشكلت نظاما متوازيا على الأرض، فهناك العشرات من المشافي السرية التي تعالج الجرحى بعيدا عن أعين النظام، وكذلك الأمر بالنسبة للطلبة يتم تعليم الكثير منهم في البيوت بعيدا عن المدارس، ودخلت البلاد بالتدريج في مرحلة العصيان المدني. وما إن قامت عناصر الاستخبارات الأمنية بصنع مسيرات التأييد في دمشق وجندت لها جميع الطاقات الأمنية وأخلت مدنا أخرى لأجل ذلك، حتى قامت مظاهرات ضد النظام في حلب بعد أن فكت سلطات الأمن يدها عنها، ويبدو أن حلب ستدخل الثورة نظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة والضغط الشعبي المتزايد على أهلها.

استمرار استخدام النظام السوري للسلاح الجوي والطيران سيساعد على المطالبة بضرورة الحظر الجوي على سوريا، وهو ما يؤيد أن هناك حديثا متزايدا على أن الطيران التجاري سيتقلص وقد يتوقف عما قريب تمهيدا لذلك الأمر. العقوبات الاقتصادية باتت مؤثرة جدا، ومن المتوقع أن تزداد نقمة الناس على النظام وخصوصا مع دخول موسم الشتاء القاسي. تركيا والأردن وبعض الشرفاء في لبنان والعراق يدعمون الثوار بشكل واضح ويعلمون يقينا أن

أيام النظام باتت معدودة. النظام السوري لا يزال يعيش في زمن المقاومة الافتراضي، ولكن هذا النظام يصلح على شاشات التلفاز في رمضان وليس على أرض الواقع طوال العام.

من باب الحارة إلى باب السباع هو المسافة بين عالم الافتراض وعالم الواقع الذي غاب عن النظام تماما، وهو الذي سيكون، ولكنه سيكون كذلك سببا مباشرا في نهاية سعيدة جدا لدراما الثورة السورية الحالية.

قلق دولي من تكرار اختراق الحدود اللبنانية ـ السورية والملاحقات .. ثريا شاهين

المستقبل (14.10.2011)

يعبر أكثر من سفير غربي معتمد في بيروت، عن قلق يساور بلادهم من موضوع اختراقات القوات السورية لمواقع على الحدود اللبنانية السورية كما حصل أخيراً في بلدة عرسال، ومن احتمال تكرار مثل هذه الاختراقات في مواقع أخرى، مع أن هناك استبعاداً لأن يحصل دخول للقوات السورية الى لبنان واحتلال أراضيه.

إلا أن القلق والخوف من حصول الاختراقات الحدودية المحدودة، والتمركز في تلك المواقع لمدة طويلة، لا سيما في النقاط غير الخاضعة لتحديد الحدود فيها.

وبعد القيام بذلك، والقول أن هذه هي حدودنا بطريقة يتم الاستفادة فيها من عدم ترسيم الحدود، لذلك كانت هناك مطالبة مستمرة من المجتمع الدولي بترسيم الحدود اللبنانية السورية، وبضبط هذه الحدود، بحيث تصبح كل دولة قادرة على القيام بواجباتها القانونية، حيال كل الأمور التي تطرأ والتي تعد في مجال الاختراقات أو غيرها، في الوقت المناسب.

ويزداد القلق حيال احتمال تكرار هذه الخروق، في ضوء التوقعات الديبلوماسية بأن الأزمة في سوريا ستطول ولا تزال وجهة ومصير النظام غير محددتين في حين أن النظام السوري يستفيد من إسقاط روسيا والصين مشروع القرار الأخير في مجلس الأمن حول إدانة أعمال القمع في سوريا، من أجل الاستمرار في النهج الذي يتبعه.

وتلفت المصادر الديبلوماسية الى أن هناك مواقع عديدة سبق وتمركز فيها السوريون على الحدود، ولبنان يقول إن هذه المواقع هي أراض لبنانية. كما أن ثمة منحى جديداً تتبعه السلطات السورية مع الحدود اللبنانية، وهي أنها تعطي نفسها الحق بملاحقة من تريد ملاحقتهم داخل الأراضي اللبنانية، وهذه مسألة أخطر من اختراق الحدود. وهي تقوم بذلك على غرار ما تقوم به تركيا في ملاحقة الأكراد داخل العراق، وما تقوم به إيران من ملاحقة داخل الأراضي العراقية، فيتم التصرف على أساس الاعتبار أن في لبنان دولة ضعيفة، ويمكن اختراق حدودها لملاحقة من يراد ملاحقتهم والقبض على من يراد القبض عليهم، وتهديم منازل من يراد تهديم منازلهم.

وذكرت المصادر، أن لبنان كان شكّل وفده الى اللجنة المشتركة اللبنانية السورية لترسيم الحدود منذ قرابة السنوات الثلاث أي في نهاية العام 2008. ومنذ ذلك التاريخ لم يبلغ من الجانب السوري عن وفده الى اللجنة. وكانت ثمة تقديرات بأن رئيس الوفد السوري لترسيم الحدود السورية مع الأردن ووفده سيكونان الوفد السوري الى اللجنة مع لبنان نفسه، لا سيما وأنه عندما أبلغ لبنان الجانب السوري عن جهوزيته لمناقشة موضوع ترسيم الحدود وأنه شكل وفده الى اللجنة، كان الجواب بأن سوريا منشغلة في ترسيم الحدود مع الأردن، وهو الأمر الذي انتهى منذ مدة طويلة.

أما لناحية ضبط الحدود فقد شُكّلت في لبنان القوة الأمنية المشتركة لهذه الغاية، وهي تعمل عند المعابر الشرعية، وهذا الموضوع، ومعه موضوع ترسيم الحدود بين البلدين، كانا ولا يزالان موضع متابعة من الأمم المتحدة في التقارير الدورية لأمينها العام بان كي مون حول مجريات تنفيذ القرارين 1559 و1701. وهناك ترقب لبناني ودولي لما سيكون عليه موقف الأمم المتحدة حول هذين الموضوعين، لا سيما وأن تقريرين للأمين العام سيصدران هذا الشهر في مراجعة للوضع اللبناني. الأول سيصدر في منتصف هذا الشهر حول مجريات تنفيذ القرار 1559، والثاني في نهاية هذا الشهر حول مجريات تنفيذ القرار 1701. وكل تقرير هو الأول من نوعه بعد تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، مع الإشارة الى أن التقرير السابق حول الـ1701 صدر بعد نحو أسبوعين على تشكيلها، ولم يكن يظهر بعد أداؤها. لذلك هناك ترقّب خاص للتقريرين لأنهما سيتناولان أيضاً الموقف الأولي من أداء الحكومة على مختلف المستويات لا سيما بالنسبة الى تنفيذ القرارات الدولية. ويشار الى أن القرار 1680 طلب من لبنان وسوريا ترسيم حدودهما.

المجلس الوطني السوري والاعتراف الدولي الصعب .. علي بوبلاني

صوت كردستان (14.10.2011)

عدا الخلافات الداخلية للمجلس وجهوده في ضم أكبر عدد ممكن من المعارضة السورية، تقف أمامه عقبات توزيع المناصب على المنضمين. على ما يبدو أن المجلس يعاني من هذا داخليا في الوقت الحالي. إذا استطاع التغلب على هذه العقبة والعقبات الأخرى التي ستطفو على السطح بعدها، هناك عقبة من طابع دولي وهي القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس السورية.

حيث توجد لروسي قاعدة مهمة في طرطوس السورية. قد تكون سببا في عدم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري من قبل أميركا أو روسيا. يعد هذا عقبة كبيرة ستقف في وجه المجلس فيما إذا أنهى خلافاته الداخلية وضم إلى صفوفه الشريحة الواسعة من المعارضة السورية.

مهما يكن، لكي يحظى المجلس باعتراف دولي تقف أمامه عقبات كثيرة، منها، ما يشاع، أن الأميركان يرون في إزالة القاعدة الروسية بطرطوس شرطا أساسيا للاعتراف بالمجلس؛ بينما الروس يرفضون ذلك رفضا قاطعا. هذه القاعدة مهمة وحيوية جدا بالنسبة لهم. إذا رضي المجلس بالإبقاء على القاعدة، هذا يعني أن الأميركان لن يعترفوا به. وفي حال قبول المجلس بإزالته، وقتها لن يعترف الروس به. في حالة واحدة يمكن الاعتراف به (إذا كانت هذه الإشاعة صحيحة) إذا تم الاتفاق المباشر بين الروس والأميركان على بقاء القاعدة أو عدم بقائها في طرطوس السورية.